



**رؤية فلسطينية نسوية تستند إلى المراجعة الدولية لتنفيذ القرار الأممي 1325
(الاستراتيجيات العشر للعمل على قضايا المرأة والسلام والأمن)**

المبادرة الفلسطينية لتعزيز الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)

رام الله - فلسطين

2017

المحتويات

3	ملخص تنفيذي
15	مقدمة
19	المنهجية
19	استعراض سريع لأهم قضايا المراجعة الدولية "منع النزاع، وتحويل العدالة وضمان السلام"
27	التغيرات في الواقع الفلسطيني منذ صدور القرار العام 2000
31	التغيرات العربية والإقليمية
33	الاستراتيجيات العشر للعمل على قضايا المرأة والسلام والأمن
33	ولاً . الاحتلال يشكل هيمنة كولونيالية .. ينبغي استخدام هذا التحليل ضمن منظومة متكاملة لحقوق الإنسان
37	ثانياً . الائتلاف الوطني والخطة الوطنية إنجازات مهمة يجب الاحتفاء بها والاستمرار في دعمها والمشاركة فيها
39	ثالثاً . أهمية دور المؤسسات الدولية في الضغط على الهيئات الدولية والمحاكم والمحافل الدولية لمحاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان ومساعدة الاحتلال الإسرائيلي وتحميله مسؤولياته، واتخاذ التدابير الدولية اللازمة لذلك
42	إبعاً . الاستمرار في دعم مساهمات النساء في المجتمعات المحلية في توثيق الانتهاكات
44	خامساً . الربط الوثيق بين العناصر المختلفة لمنظومة حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وقضايا المرأة والسلام والأمن
46	سادساً . المشاركة في المؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية يجب أن تتضمن إثارة قضايا المرأة والسلام والأمن
47	سابعاً . التخطيط للاتصال والتواصل على المستويات الرسمية والشعبية المختلفة
49	ثامناً . إشراك مؤسسات حقوق الإنسان في إثارة قضايا المرأة والسلام والأمن
52	ثاسعاً . دور مهم للدبلوماسية الفلسطينية في إثارة قضايا المرأة والسلام والأمن
53	عاشراً . الاستمرار في العمل على القضايا الداخلية أمر في غاية الأهمية
56	خلاصة واستنتاجات
59	مقترحات لدراسات لاحقة
60	ملحق 1: أسماء المؤسسات التي تمت مقابلتها
63	ملحق 2: قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بأجندة المرأة والسلام والأمن
64	المراجع

ملخص تنفيذي

تتخذ قرارات الأمم المتحدة حول السلم والأمن أهمية خاصة هذا العام الذي يصادف الذكرى المئوية لوعد بلفور العام 1917، والذكرى الخمسين لاحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة العام 1967، ومرور ما يقارب 17 عاماً على صدور القرار الأممي 1325.

شاركت العديد من المؤسسات النسوية الفلسطينية ووزارة شؤون المرأة الفلسطينية في أنشطة التوعية بالقرار، وتشكل تحالف نسوي فلسطيني لدعم تنفيذه، توج، مؤخراً، بخطة عمل وطنية تبحث تنفيذه على المستوى الفلسطيني، وتناولت ثلاثة محاور هي الحماية، والمشاركة، والمساءلة.

تحاول هذه الورقة تسليط الضوء على آليات متابعة قرار مجلس الأمن 1325 فلسطينياً، مع التركيز على أولويات العمل مع المؤسسات الدولية والبعثات الدبلوماسية العاملة في فلسطين والمجتمع الدولي المناصرة للقضية الفلسطينية، لتعزيز التضامن مع النساء الفلسطينيات كنساء يعشن تحت احتلال طويل الأمد.

أدى نضال النساء الفلسطينيات إلى تحسن ملموس في مشاركة النساء في قضايا تخص السلم والأمن، ومن أهم هذه الإنجازات، تبني الحركة النسوية الفلسطينية القرار 1325 وآلياته، وإعماله وتفعيله، منذ البداية تقريباً، وتشكيل ائتلاف وطني موسع للعمل على تنفيذه.

توافقت الحركة النسوية على رؤية وطنية محددة العام 2011، تنص على "ضرورة ضمان حماية النساء والفتيات الفلسطينيات تحت الاحتلال وفي مناطق اللجوء والشتات، من خلال إطلاق طاقاتهم للمشاركة الفعالة في إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة بعاصمتها القدس، وضمان حق عودة اللاجئين"، وصدور مرسوم رئاسي رقم (24) لسنة 2005، يؤكد على دعم السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها، المشاركة الكاملة والمتكافئة للمرأة في جميع الجهود الرامية إلى حفظ السلام والأمن وتعزيزهما، والعمل على تطبيقهما. وتتبنى فلسطين مجموعة من الإجراءات والقرارات والسياسات والاستراتيجيات والقوانين، التي تتقاطع مع محاور القرار الأممي 1325، ولاسيما في مجال إعمال الجهود الرسمية لتمكين النساء، وحمايتهن وإشراكهن في الوصول إلى مواقع

صنع القرار، وعلى سبيل المثال، المصادقة على خطة الإصلاح والتنمية 2008-2011، وأبرز محاورها التمكين الاقتصادي للمرأة وتوفير الأمان، وزيادة مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار، والمشاركة السياسية، ومناهضة العنف ضد المرأة، وإقرار الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة 2011-2019. ونتيجة لنضال النساء الفلسطينيات، صادقت فلسطين على مجموعة التشريعات التي تضمن تمثيلاً للنساء في الانتخابات الرئاسية والتشريعية والهيئات المحلية، كإقرار كوتا للنساء في المجلس التشريعي بالقوائم النسبية 20% العام 2005. كما تم التوقيع على عدد من الاتفاقيات الدولية، منها اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، والعمل على إعداد التقرير الرسمي الأولي لدولة فلسطين حول الاتفاقية، من خلال المشاورات الوطنية مع جميع الأطراف في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع العلم أن المؤسسات النسوية بقيادة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، قامت بإعداد تقرير الظل أيضاً، إلا أن التحديات ما زالت كبيرة في مجالي الحماية والمساءلة، في الوقت الذي زاد الاحتلال الإسرائيلي من وتيرة انتهاكاته لحقوق الإنسان الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

في الواقع الإقليمي، أدت الثورات العربية إلى خلق واقع جديد لانتهاكات حقوق الإنسان وحقوق المرأة في المنطقة، ما أدى إلى حرف الاهتمام الدولي والتمويل وحتى قضايا المناصرة والتأييد لدول أخرى في المنطقة، ولكن في الوقت نفسه تكاثفت الجهود النسوية العربية، وتكونت تحالفات جديدة حول المرأة العربية والسلم والأمن، تكمن أهميتها في إمكانات بناء قوة ضغط نسوية عربية على المستوى الدولي، وإتاحة المجال أمام الفلسطينيات لنقل خبراتهن، والتضامن مع النساء العربيات اللواتي يعانين من غياب الأمن والسلم في دولهن.

أجريت المراجعة الدولية بعنوان "منع النزاع، والوصول إلى العدالة، وتحقيق السلام" (Preventing Conflict, Transforming Justice, Securing the Peace)، والمتعلقة بالقرار 1325 بعد 15 عاماً على صدوره، بتوصية من الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، إدراكاً منه لحقيقة أن إصدار القرار لا يكفي لتنفيذه، وأن هناك ضرورة للمتابعة والمساءلة حول ما تم، وما يمكن أن يتم، في مجال تطبيق القرار على المستويات الوطنية.

شارك في المراجعة الدولية العديد من الفعاليات واللجان الاستشارية، وتمت استشارة دول وحكومات ومجتمع مدني. وشاركت فلسطين في اللجنة الاستشارية للدراسة ممثلة بالسيدة مها أبو دية، واستجابت عدد من الناشطات للاستشارة الدولية. وعلى الرغم من ذلك، انتقدت بعض الناشطات الفلسطينيات المراجعة لكونها لم تشر، بالتفصيل، إلى معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي، ولم تندد بممارسات الاحتلال الإسرائيلي، وتطالب بإنهائه، واعتبرن أن هذا القصور يعود إلى علاقات القوة المسيطرة عالمياً، التي تعتبر إسرائيل خارج معادلة المساواة الدولية عن الجرائم التي ترتكبها بحق النساء والأطفال، وبحق الشعب الفلسطيني برمته. وهذا بالتحديد ما أشارت إليه المراجعة الدولية ذاتها، عندما استعرضت الضغوط التي تعرضت لها الحركة النسوية العالمية أثناء النقاشات حول القرار 1325، حيث توصلن إلى صياغة تتخذ موقفاً وسطياً بين الأطراف المختلفة. لكن المراجعة الدولية نفسها تشير إلى أهمية "العمل الدؤوب"، واستمرار المدافعين الأصليين عن حقوق المرأة في الدفع بجدول أعمال المرأة والسلم والأمن محلياً ووطنياً ودولياً، حيث أن تغيير موازين القوى يتطلب الاستمرار في بناء التحالفات وإثارة القضايا المحورية.

من الانتقادات الموجهة للدراسة الدولية، أيضاً، إغفالها لبعض القراءات المحلية حول أنواع وأسباب وطرق إنهاء النزاعات المسلحة، وتركيزها على التوجهات الغربية لحل النزاعات المتمثلة في التمثيل في قوى الأمن وقوات حفظ السلام، وإغفال الحلول التي يتم تطويرها محلياً، بما في ذلك توجهات التنمية المجتمعية، ولجان تقصي الحقائق، والإصلاح وفق المعايير المجتمعية المحلية.

أيضاً، انتقدت المشاركات تجاهل الدراسة للقضايا التي أدت إلى حدوث تغيير نوعي في العنف ضد النساء (الاغتصابات الجماعية، والانتقاض على إنجازات النساء) وازدياد عدد اللاجئات واللاجئين المهاجرين/ات، وقضية إقحام الدين في السياسة، وتدفق السلاح على مناطق النزاعات والحروب، وعدم احترام الدول المنتجة للسلاح لمعاهدة تجارة الأسلحة 2014.

الاستراتيجيات العشر للعمل على قضايا المرأة والسلام والأمن

أولاً. الاحتلال يشكل هيمنة كولونيالية وينبغي استخدام هذا التحليل ضمن منظومة متكاملة لحقوق الإنسان

القرار الأممي 1325، والقرارات اللاحقة له، جزء من منظومة متكاملة من حقوق الإنسان، ولكن غياب الآليات والتدابير الدولية لإنهاء الاحتلال الأطول في العالم، وضعف الضغط الدولي الرسمي والشعبي، يعيقان مبادرات السلام الدولية، ويتجاهلان معاناة المدنيين، وبخاصة النساء والأطفال، الأمر الذي يتطلب جهوداً مختلفة ومتعددة الاتجاهات لإعادة الاعتبار للشرعية الدولية، والخروج من حالة الإحباط وعدم الثقة بالمرجعيات الدولية.

إن إثارة أي قضية نسوية دون وضعها في سياق التحليل الاستعماري، وبالاستناد إلى القانون الدولي الإنساني، ومنظومة حقوق الإنسان، هو ضياع للجهود، وحرف الأنظار عن أسباب المعاناة الحقيقية التي تمنع التطور الطبيعي لأي مجتمع. هذا الأمر ينطبق على المؤسسات النسوية، وعلى المؤسسات الدولية التي يجب أن تستخدم التحليل ذاته في التعامل مع القضايا الفلسطينية، وتحويل فهمها للقضايا من مجرد قضايا إنسانية، إلى قضايا نضالية، الأمر الذي يتطلب أن تتخرب الناشطات الفلسطينيات في النقاشات والحوارات العامة والدولية حول توجهات الدعم وأولوياته.

ثانياً. الائتلاف الوطني والخطة الوطنية إنجاز مهم يجب الاحتفاء به والاستمرار في دعمه والمشاركة فيه

بدأ الائتلاف النسوي للقرار 1325 كمبادرة عمل عليا بقيادة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، ومشاركة مؤسسات أهلية فاعلة. فالخطة الوطنية لتطبيق القرار الأممي 1325 التي تم إعدادها من اللجنة الوطنية العليا لتطبيق قرار مجلس الأمن 1325، هي بداية لهذا التكامل والتشارك بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية، وهي مهمة لجميع الأطراف المشاركة، حيث أنها تحدد أهدافاً لفترة زمنية محددة، وهناك توزيع واضح للأدوار والمسؤوليات لتنفيذ أو الاشتراك في تنفيذ بعض هذه الأهداف والأنشطة من خلال توفير التمويل اللازم لها،

علماً أنه يجب دعوة المؤسسات الدولية للاشتراك في تمويل الخطة ومتابعتها. كما أن هناك جهوداً لتطوير خطة متابعة، ومتابعة هذا أمر في غاية الأهمية.

ثالثاً. دور المؤسسات الدولية في الضغط على الهيئات الدولية والمحاكم والمحافل الدولية لمحاكمة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان، ومساءلة الاحتلال الإسرائيلي وتحميلة مسؤولياته، واتخاذ التدابير الدولية اللازمة لذلك

تتفق جميع الناشطات والقياديات الفلسطينيات على أهمية الدور الذي تقوم به المؤسسات الدولية والمانحة في تعزيز السلم والأمن للمرأة الفلسطينية، سواء المؤسسات الدولية الحقوقية، وعلى رأسها مجلس الأمن، والهيئة العامة للأمم المتحدة، أو الممولين والمانحين، على أنهم الجهات الأقدر على إحداث التغييرات من خلال سياسات التمويل لصالح النساء، أو أنشطة الضغط والمناصرة. فقد قامت المؤسسات الدولية بأدوار مهمة في دعم الشعب الفلسطيني ومساندته في العديد من القضايا الحقوقية والإغاثة والمساعدات الإنسانية، إلا أن التجربة أثبتت عدم جدوى الاستمرار في إجراءات "تضميد الجرح" دون معالجة الأسباب التي أدت إلى الإصابة.

إن تكرار الانتهاكات والاعتداءات، وهشاشة الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، يؤكدان على عدم جدوى نمط الدعم المقدم للفلسطينيين حالياً. وفي الوقت الذي يزداد فيه تضامن الشعوب مع القضية الفلسطينية، بات من الضروري أن تستجيب أنماط الدعم لبلدانها الأصلية.

إن المساعدات بدون وقفة جادة ضد الانتهاكات كمطاردة السراب، وستؤدي إلى إهدار الموارد والمصادر المتاحة، وإضعاف قدرة الفلسطينيين والفلسطينيات على الاستجابة للاحتياجات الطبيعية في مجتمعهم.

أمام المؤسسات الداعمة العديد من الخيارات لإثارة قضايا المرأة والسلم والأمن في تقاريرها الرسمية، وفي مخاطبتها لبرلماناتها وهيئاتها الحاكمة، وفي تسهيل اطلاع العالم على معاناة الفلسطينيين من خلال المشاركة في المحافل الدولية المختلفة، ومن خلال إطلاع وسائل

الإعلام الأجنبية على التجارب والشهادات الحية للعاملين والعاملات في هذه المؤسسات. كما أن على المؤسسات الداعمة مسؤولية إيصال الرواية الفلسطينية الحقيقية، وفقاً للمفاهيم الثقافية في الدول المختلفة.

رابعاً. الاستمرار في دعم مساهمات النساء في المجتمعات المحلية في توثيق الانتهاكات

يمكن للنساء الفلسطينيات أن يكن عضوات ناشطات في توثيق الانتهاكات، وفي الحديث عن تجاربهن اليومية للعالم أجمع بلغة إنسانية يفهمها العالم، وتساهم في إبراز الواقع الإنساني والحقوق للمعاناة تحت الاحتلال، فالاستمرار في أنشطة التوعية والتوثيق، هو أمر في غاية الأهمية، علماً أن تدريبات محدودة وجهوداً متناثرة لا ولن تؤدي إلى خلق حركة مجتمعية واعية بمضامين القضايا المتعلقة بالسلم والأمن، وتحديداً إذا لم يرتبط الأمر بقضايا تخص النساء وواقع حياتهن اليومية.

ينبغي ألا تقتصر التوعية على النساء في القاعدة، بل يجب أن تبدأ بالنساء العاملات في المؤسسات النسوية، وأن تكون جميع قرارات المرأة والسلم والأمن جزءاً من عملها اليومي، وأن تساهم النساء في القاعدة مساهمة فعالة في أنشطة المناصرة وحملات التوعية كمتحدثات وناطقات رسميات حول معاناتهن اليومية ومعاناة أسرهن. وهذا الأمر يتطلب بناء ثقة بقدرات النساء في القاعدة، واستقطاب عضوات وناشطات جدد، وتحديداً من النساء الشابات اللواتي يمكنهن ضخ دماء جديدة وأفكار جديدة حول ما يمكن عمله.

خامساً. الربط الوثيق بين العناصر المختلفة لمنظومة حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني عن مفاهيم حقوق المرأة

النساء الفلسطينيات على وعي بأن القرار 1325 والقرارات اللاحقة له، هو مجرد علامة فارقة ضمن نضال عالمي لإقرار حقوق النساء. كما أنهن على وعي بارتباط القرار والقرارات المشابهة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي وقعت عليها فلسطين سابقاً، وعلى المجتمع الدولي دعم الجهود المحلية للنساء الفلسطينيات، وهي كثيرة ومتنوعة، وإتاحة المجال أمام بروز هذه الإنجازات والنجاحات كما يتم الحديث عن

الانتهاكات، وبدون توفر دعم مادي ومعنوي للإنجازات النسوية الفلسطينية، تتراجع إمكانيات النساء على اكتساب الخبرة، وعلى إثبات أنفسهن كقائدات محليات ووطنيات.

سادساً. الإشارة إلى قضايا المرأة والسلام والأمن في المؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية

هناك مشاركة فلسطينية نشطة في العديد من المؤتمرات واللقاءات الإقليمية والدولية التي تتعلق بقضايا المرأة، أو حقوق الإنسان، أو قضايا تخصصية ومهنية. هذه اللقاءات جيدة، وغالباً ما تساهم في التعريف بما يحدث على أرض الواقع، ولكنها جهود مبعثرة بسبب عدم التنسيق بين الوفود المختلفة، ووجود مواقف متنوعة من بعض القضايا، ولا توجد دقة في الإحصاءات أو المعلومات.

إن تنسيق الجهود على المستوى الدولي أمر في غاية الأهمية، ومن الضروري فتح الباب أمام النساء الفلسطينيات للمشاركة في اجتماعات دولية وتقديم معاناة النساء الفلسطينيات، وتوسيع نطاق التمثيل ليضمن قيادات شابة وناشئة، بحيث تقوم القيادات الحاليات بدور إرشادي وتدريب للقيادات الشابة، وتشجيعهن على تمثيل المرأة الفلسطينية من خلال التجربة المباشرة المدعومة بالخبرة، في حين أن التمثيل الشعبي والرسمي، أمران في غاية الأهمية، ويتطلبان نوعاً مختلفاً من المهارات التي لا تكتسب إلا من خلال التجربة العملية.

سابعاً. التخطيط للاتصال والتواصل على المستويات المختلفة

ضعف الحركة النسوية في استعمال أدوات المناصرة الفعالة للترويج لقضاياهن عالمياً؛ مثل التوثيق لجرائم الحرب، وكتابة التقارير التي تظهر الانتهاكات الإسرائيلية بحق النساء، يرجع إلى أسباب عدة، من أهمها: ضعف الإمكانيات المادية والخبرات العملية. لا يتوقع من جميع المؤسسات أن تكون على خبرة مهنية بجميع القضايا المتعلقة بالضغط والمناصرة، كما لا يتوقع من الجميع أن يكون على خبرة قانونية متخصصة بتوثيق الانتهاكات وإعداد الملفات للمحاكم الدولية. لذا ينبغي على كل مؤسسة أن تقرر الدور الذي يمكنها القيام به على أفضل وجه، وبقدرات مهنية عالية.

إن مضمون الرسالة الفلسطينية حول المرأة والسلم والأمن مضمون قوي، ويمكن أن يكون أكثر تأثيراً مما هو عليه حالياً، ولكن تعميم الرسالة والافتراض بأنها تصل للجميع بالقوة نفسها والمضمون نفسه هو تعميم خاطئ. فالجهات الرسمية؛ مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن، تتطلب طرقاً معينة من الخطاب، ولغة رسمية وآليات تواصل محددة، قد تتطلب إعداداً يصل إلى سنة أو أكثر، الأمر الذي يتطلب، إلى جانب إعداد قائمة بالقضايا ذات الأهمية، تحديد أولويات هذه القضايا، وإعداد أجندة تواصل ذات تواريخ ومضامين محددة. وفي التضامن الشعبي والجهاهيري، من الضروري استخدام أدوات حديثة للتواصل؛ مثل خرائط المعلومات لرصد الانتهاكات، ووسائل الإعلام الاجتماعي المختلفة، والتوثيق بالكاميرات، وإبراز الجانب الإنساني من خلال الصور والأفلام.

ثامناً. إشراك مؤسسات حقوق الإنسان في إثارة قضايا المرأة والسلم والأمن

ما زالت مؤسسات حقوق الإنسان لا تولي الأهمية الكافية لخصوصية قضايا المرأة في رصدها لانتهاكات حقوق الإنسان، ولا تولي أهمية لاستخدام أدوات المرأة في قضايا السلم والحرب، وتحديد القرار 1325 والقرارات اللاحقة، على الرغم من أهميتها وتأثيرها. لذا، على مؤسسات حقوق الإنسان أن تُضمّن الإشارة إلى قضايا النوع الاجتماعي في جميع تقاريرها، وتخصيص تقارير عن القضايا المهمة والملحة. وفي الوقت ذاته، على المؤسسات النسوية وناشطات حقوق المرأة التضامن مع مؤسسات حقوق الإنسان في جميع القضايا الحقوقية، وتحمل مسؤولية إثارة قضايا حقوق المرأة في جميع التقارير والوثائق الصادرة عن هذه المؤسسات، من خلال جلسات عمل ومائدة مستديرة تعقد دورياً، وتدفع باتجاه التواصل بين جميع النشطاء والمعنيين بقضايا الإنسان والعدالة الاجتماعية.

لا بد من فحص ما إذا كان التوثيق يصلح كشهادات في المحاكم الدولية والإقليمية، وإذا ما كان يصلح كجزء من كتابة التاريخ الفلسطيني. هذه الخبرة تمتلكها بعض مؤسسات حقوق الإنسان، وتتطلب خبرة في القانون الدولي الإنساني، ومن هنا تكمن أهمية التكامل في العمل والتخصص.

تاسعاً. العدالة الانتقالية تتطلب تخصصاً وإمكانات مادية وتأييداً سياسياً

لم يتم حتى الآن إشراك الممثلات والسفارات الفلسطينية، بشكل كافٍ، سواء على الصعيد الرسمي أو الشعبي. هناك الكثير مما يمكن للدبلوماسية الفلسطينية أن تقوم به في هذا المجال، سواء من خلال إتاحة معلومات حول ما تتعرض له النساء الفلسطينيات من انتهاكات، أو من خلال تجنيد الدعم الرسمي والشعبي، فعلى سفراء دولة فلسطين، إتاحة الفرص للنساء الفلسطينيات لمخاطبة الشعوب والحكومات المختلفة حول ما يتعرضن له، من خلال التمثيل الأهلي في جميع الوفود الرسمية، ومن خلال دعوة النساء الأقرب لمخاطبة هذه المجتمعات، إما من خلال معرفة جيدة بلغاتها وثقافتها، وإما من خلال امتلاك تجربة تهتم هذه المجتمعات بالتحديد.

عاشراً. الاستمرار في العمل على القضايا الداخلية أمر في غاية الأهمية

لا يمكن إيقاف العمل في قضايا المشاركة النسوية في صنع القرار، وفي لجان المصالحة، وفي أي مفاوضات للسلام، وفي التمثيل الديمقراطي؛ سواء في الأحزاب السياسية، أو الانتخابات المحلية، أو التشريعية. وعلى الرغم من أن العديد من إنجازات النساء الفلسطينيات كان في مجال المشاركة السياسية (مثل الكوتا، ووثيقة الأحزاب، ... وغيرهما)، فإن أكبر التحديات التي تواجهها النساء تتجسد في عدم تمثيلها بنسبة كافية في المصالحة الوطنية على سبيل المثال، أو في إعداد كوادر نسائية لطواقم المفاوضات. بينما لا يمكن التركيز على حشد الدعم الخارجي دون إثبات جدارة النساء بهذا الأمر، بما في ذلك استمرار عملهن على القضايا الداخلية. فالأمن الداخلي لا ينفصل عن الأمن من ممارسات الاحتلال.

العمل على قضايا المرأة والسلم والأمن هو مسؤولية مشتركة للجهات الدولية الفاعلة في المنطقة، وللمؤسسات النسوية الفلسطينية الرسمية والأهلية، وعليه، فالمطلوب من الجهات الدولية:

- دعم النضال الوطني للمرأة الفلسطينية والشعب الفلسطيني يجب أن يكون من أولويات المؤسسات الدولية. فالتمويل والدعم المادي الذي يركز على الإغاثة والمساعدات الإنسانية فقط، لم يعد كافياً، فهو يعزز التبعية، ويزيد من هشاشة المجتمع.
- حشد الدعم الدولي ومناصرة قضايا المرأة الفلسطينية، ودعم تمثيلها في المحافل الدولية.
- إضفاء طابع حقوقي ضمن معايير القانون الدولي الإنساني، وقانون حقوق الإنسان، على جميع المشاريع التي تنفذ في فلسطين، وضمان حساسيتها للنوع الاجتماعي.
- توفير الدعم الكافي للنساء الفلسطينيات للاستمرار واستدامة العمل في قضايا السلم والأمن في إطار إنهاء الاحتلال، وتحديد الاستمرار في دعم وتمويل أنشطة التوعية بقرارات حقوق الإنسان، وأنشطة الضغط والمناصرة، والاستثمار في برامج تستهدف النساء الشابات.
- توفير التمويل الكافي للخطة الوطنية، ودعم جهود التخصص والتكامل بين المؤسسات النسوية ووزارة شؤون المرأة، وتسليط الضوء على قضايا السلم والأمن للمرأة الفلسطينية في شتى المحافل الدولية.
- إتاحة المزيد من الفرص للنساء الفلسطينيات لمخاطبة شعوب وحكومات العالم حول قضاياهن النسوية والوطنية، مع توفير فرص مشاركة للقيادات الشابة، والتأكيد بشكل دائم على تضمين المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الأجنبي، في كافة النصوص والوثائق والقرارات المتعلقة بأجندات المرأة، والأمن، والسلم.
- دعم قدرات النساء على الضغط والمناصرة، من خلال توفير الدعم السياسي والتمويل والتدريب.

- تزويد المؤسسات النسوية ومؤسسات حقوق الإنسان بتقييمها لأنشطة توثيق الانتهاكات القائمة حالياً ، وكيفية الاستفادة من التقارير المنتجة محلياً في أنشطة الضغط والمناصرة في دولها.
- إيلاء أهمية للتقارير المنتجة محلياً بدلاً من الاستعانة بخبراء دوليين في كل مرة يتم فيها إعداد تقارير دولية، وترك العمل في القضايا الداخلية للمؤسسات والناشطات الفلسطينيات، فهن أدرى بواقعهن، وعدم استخدام الاختلافات والانقسام كذريعة بعدم وجود شراكة حول قضايا المرأة والسلام والأمن.
- دعم الشراكة بين المؤسسات النسوية ومؤسسات حقوق الإنسان، ودعم التقارير التي تتناول حقوق الإنسان من منظور النوع الاجتماعي.

المطلوب من المؤسسات النسوية والحقوقية الفلسطينية:

- عدم عزل قضايا النساء عن مجمل قضايا النضال الوطني، والتركيز على تفعيل دور الإعلام، وتجديد آليات العمل في الضغط ولمناصرة لاستقطاب جمهور المساندين محلياً ودولياً.
- العمل على تنفيذ الخطة بالتكامل ما بين المؤسسات، وتعريف النساء في القاعدة بالخطة ومتابعة تنفيذها.
- تطوير استراتيجيات عمل مع المؤسسات النسوية الدولية الناشطة والمؤثرة في دولها المانحة، وتطوير آليات المناصرة التي تدعم المؤسسات المانحة في اتخاذ قرارات تمويل وقرارات سياسية في المحافل الدولية لصالح المرأة الفلسطينية والشعب الفلسطيني.
- العمل ضمن معايير حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، واعتباره مرجعية لكافة أنواع الأنشطة في فلسطين، وعدم التعامل مع قضايا المرأة بمعزل عن حقوق الإنسان، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.
- توحيد الخطاب النسوي الفلسطيني، وإتاحة المجال للشابات للتدريب على مخاطبة العالم وتمثيل قضاياهن في المحافل الدولية.
- التعرف على المستويات المختلفة للضغط والمناصرة، وتوزيع الأدوار بين الجهات الرسمية ممثلة بوزارة شؤون المرأة، والجهات الأهلية ممثلة بالمؤسسات النسوية والقاعدية.

- لا يمكن إسماع صوت المرأة الفلسطينية وقضاياها دون الاستمرار في النضال الداخلي من أجل إقرار حقوق النساء فلسطينياً، وإيجاد مكان على طاولة المفاوضات والمساهمة الفعلية في إنهاء الانقسام.
- زيادة الخبرة في توثيق الانتهاكات ضمن المعايير الدولية، وزيادة مصداقيتها لدى الجهات الدولية باتّباع منهجيات بحث وتوثيق قوية، والتزام الموضوعية والبعد عن تسييس القضايا الحقوقية، واستخدام لغة عاطفية للتوثيق.
- التخصص والتكامل بين الأدوار، ودعم جهود مؤسسات حقوق الإنسان، لتناول جميع القضايا من منظور النوع الاجتماعي.

مقدمة

منذ صدور قرار مجلس الأمن 1325، وعلى الرغم من قصوره في تناول حالة النساء تحت الاحتلال، وجدت النساء الفلسطينيات فيه متنفساً للعديد من القضايا التي تشغلن، فالقرار الذي يعتبرانصراً للحركة النسوية العالمية، يتحدث بلغة تلامس طموحات واهتمامات وتحديات النساء الفلسطينيات كنساء يعيشن تحت ظل احتلال طويل الأمد، ويعانين من انتهاكات صارخة لمنظومة حقوق الإنسان، ومن تداعيات ممارسات الاحتلال العسكرية على النساء؛ سواء في الحياة الخاصة أو العامة، بدءاً من العنف الأسري، والعنف المبني على النوع الاجتماعي، مروراً بأشكال متعددة من التهميش في الحياة العامة، بما في ذلك المشاركة السياسية والاقتصادية، والمشاركة في القرارات المرتبطة بالأمن والسلم والمجتمعي. تكتسب قرارات الأمم المتحدة حول السلم والأمن أهمية خاصة هذا العام الذي يصادف الذكرى المئوية لوعده بلفور العام 1917، والذكرى الخمسين لاحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة العام 1967، حيث أن هناك ضرورة للاستمرار في إثارة القضايا المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان ضد الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال بشكل عام، والمرأة الفلسطينية بشكل خاص، كجزء من جهود متواصلة منذ أكثر من مئة عام.

غني عن القول أن الشعب الفلسطيني، بشكل عام، لا يشعر بالإنصاف من قبل المجتمع الدولي، بسبب عدم اتخاذ التدابير اللازمة اتجاه إنهاء الاحتلال الإسرائيلي. عانى الفلسطينيون طويلاً من غياب آليات الرقابة الدولية لتطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني ممثلاً باتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها، أو تنفيذ قرارات الشرعية الدولية المتمثلة بقرارات الأمم المتحدة الصادرة عن الجمعية العامة أو عن مجلس الأمن، بما في ذلك قرار الجمعية العامة 194، وقرارات مجلس الأمن؛ بدءاً من قرار 242 وقرار 338 حتى قرار 2334 الذي أدان الاستيطان، وطالب بوقفه. كما أن التغييرات الدولية والإقليمية الحالية تؤثر، بشكل كبير، على قرارات الأمم المتحدة في هذا المجال¹ ويمكن استعراض سلسلة من الضغوط التي واجهتها الأمم المتحدة ومؤسسات دولية أخرى في قضايا مثل جدار الضم والتوسع، أو تقرير تقصي الحقائق "تقرير جولدستون" بعد العدوان

¹ أثناء إعداد هذه الورقة، تعرضت اللجنة الدولية لجنوب شرق آسيا (الأسكوا) لضغوطات كبيرة لسحب تقرير يصف ممارسات الاحتلال الإسرائيلي بالتمييز العنصري، ما أدى إلى استقالة مديرة الأسكوا الدكتورة ريماء خلف، وقام الأمين العام للأمم المتحدة بإصدار أوامر بسحب التقرير من على موقع الأسكوا. ضغوط مشابهة تتعرض لها أي محاولات لرفع الصوت ضد ممارسات الاحتلال الإسرائيلي.

الإسرائيلي على قطاع غزة العام 2009/2008، أو غيرها من المحاولات المتكررة التي غالباً ما تفشل في تلبية طموح الشعب الفلسطيني بإنهاء الاحتلال، وحقه في تقرير المصير، سواء في إصدار القرارات أو متابعة التنفيذ باتخاذ إجراءات مساءلة للاحتلال، الأمر الذي يدل على حجم التحديات التي تواجه الفلسطينيين بشكل عام، ويجعل إنجازات الحركة النسوية من خلال أجنادات الأمن والسلم تحتكم لسياسة ازدواجية المعايير. ولكن، وعلى الرغم من عدم وجود تاريخ من الإنجازات على الساحة الدولية، يبقى الاحتكام للمجتمع الدولي إحدى الاستراتيجيات الأساسية في النضال الوطني والنسوي الفلسطيني.

شاركت العديد من المؤسسات النسوية الفلسطينية ووزارة شؤون المرأة الفلسطينية في أنشطة التوعية بقرار مجلس الأمن 1325، وتشكل تحالف نسوي فلسطيني لدعم تنفيذ القرار، توج مؤخراً بخطة عمل وطنية تبحث تنفيذه على المستوى الفلسطيني، حيث تعتبر فلسطين واحدة من 54 دولة فقط حول العالم، وثاني دولة عربية بعد العراق، التي تقوم بعمل خطة وطنية استراتيجية تناولت ثلاثة محاور هي الحماية والمشاركة والمساءلة، وسوف يتم استعراضها لاحقاً في هذه الورقة.

خلال الأعوام الستة عشر الماضية منذ صدور القرار، نشطت النساء الفلسطينيات، محلياً وإقليمياً، للتوعية بالقرار، ومحاولة استخدامه كآلية للدفاع عن حقوقهن، ولإثبات تواجدهن على أرض واقع صناعة الأمن والسلام. وركزت هذه الأنشطة على محوري المشاركة والحماية، ولم يتم عمل الكثير في مجال المساءلة على الرغم من أهميته، حيث تبقى جهود الحركة النسوية والمؤسسات محدودة في هذا المجال.

قرار 1325 (العام 2000) وقرارات أجندة المرأة والسلام والأمن ذات العلاقة: قرار 1820 (2008) و1888 (2009) و1889 (2009) و1960 (2010) و2106 (2013) و2122 (2013) و2242 (2015)،² استخدمت، بصورة محدودة، في قضايا المناصرة وحشد التأييد للقضايا النسوية الفلسطينية تحديداً، وللقضية الفلسطينية بشكل عام. وعلى غرار المراجعة الدولية "منع النزاع، وتحويل العدالة وضمن السلام"، تحاول هذه الورقة تسليط الضوء على آليات المتابعة الدولية، فيما يتعلق بقرار مجلس الأمن 1325، من خلال التعرف على ما تم إنجازه حتى الآن على المستوى

² انظر/ي ملحق 2 الذي يستعرض أهم ما تحتويه هذه القرارات.

الفلسطيني، وتحديد الثغرات، والتحديات داخلياً، وفي العمل مع المؤسسات الدولية والبعثات الدبلوماسية العاملة في فلسطين والمجتمع الدولي المناصر للقضية الفلسطينية، والاتجاهات الناشئة التي تعزز التضامن مع النساء الفلسطينيات كنساء يعشن تحت احتلال مديد. كما تهدف الورقة إلى الخروج بأولويات عمل واقتراحات عملية تساعد في استخدام قرار مجلس الأمن 1325 والقرارات ذات العلاقة، كأداة للضغط باتجاه إنهاء الاحتلال، وحماية النساء الفلسطينيات تحت الاحتلال، وحصولهن على حقوقهن المشروعة، ومساءلة المسؤولين عن جرائم الاحتلال من خلال القنوات الدولية والحقوقية. هذه الورقة تستند، بالأساس، إلى المراجعة الدولية للقرار التي لم تتناول وضع المرأة الفلسطينية بشكل خاص؛ سواء بذكر معاناتها تحت الاحتلال، أو بذكر الجهود التي تبذلها الحركة النسوية الفلسطينية في ما يتعلق بقرار 1325، وإن كانت التجربة الفلسطينية تتشابه مع تجارب دول أخرى في المنطقة وحول العالم. كما تستند الورقة إلى المحاور التي ركزت عليها الخطة الوطنية وخطة الائتلاف النسوي حول القرار 1325، التي نتجت عن عملية تشاركية واسعة وتوافق كبير بين الأطراف المعنية. محاور الخطة الوطنية الثلاثة، هي الحماية، والمشاركة، والمساءلة، وتقع هذه الورقة، بشكل خاص، في محوري الحماية والمساءلة.

هذه الورقة لا تتناول تفاصيل واقع النساء الفلسطينيات أو معاناتهن أو محاولاتهن العديدة لإثارة قضايا السلم والأمن التي تخصن على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الدولي، فهناك العديد من الدراسات القيمة والمتخصصة التي تناولت هذه القضايا بالتفصيل،³ كما يوجد العديد من الدراسات وأوراق العمل التي تناولت التحليل القانوني للقرار في الواقع الفلسطيني.⁴ هذه الورقة تحاول تقديم نظرة شمولية واستراتيجية سياساتية لما تم إنجازه حتى الآن، وتحثي بالإنجازات العديدة، وتقدم اقتراحات محددة في مجالي حماية النساء ومحاسبة مجرمي الحرب. وهي موجهة بشكل أساسي للمؤسسات الدولية والبعثات الدبلوماسية العاملة في فلسطين، وناشطي وناشطات حقوق المرأة وحقوق الإنسان، والائتلاف الوطني للقرار 1325. فمن جهة، تثمن الورقة الجهود التي بذلت حتى الآن، وتقدم اقتراحات لاستمرار وزيادة كفاءة هذا العمل، ومن جهة أخرى تشير إلى مجالات لتعزيز هذه الجهود وتكاملها، والأهم من ذلك استثمارها في الجهود الدبلوماسية والشعبية للضغط على الحكومة

³ انظري مثلاً، وثيقة الخطة الاستراتيجية لقرار مجلس الأمن 1325 التي تشمل تحليلاً مفصلاً لواقع السلم والأمن للمرأة الفلسطينية، ودراسة نادر سعيد (2016)، وفداء البرغوثي وأشرف حمدان (2015)، ودراسة اغيغورين وسعادة (2014)، التي تناولت مفهوم الحماية في الأراضي الفلسطينية.

⁴ انظري مثلاً، زينة الجلاذ (2012)، ورنده سنيورة (2012)، وفاطمة المؤقت (بدون تاريخ نشر).

الإسرائيلية لإنهاء الاحتلال، ومساءلتها على انتهاكات حقوق الفلسطينيين، وبخاصة النساء، ومطالبة الجهات القانونية الدولية والحقوقية باتخاذ التدابير اللازمة اتجاه الاحتلال الإسرائيلي على الممارسات والانتهاكات المتعلقة بالشعب الفلسطيني بشكل عام، والنساء والفتيات الفلسطينيات بشكل خاص.

المنهجية

منهجية العمل شملت مراجعة واسعة للأدبيات التي صدرت في السنوات الست عشرة الماضية، إضافة إلى المراجعة الدولية للقرار 1325،⁵ ومقابلات مع مجموعة من القيادات الفلسطينية اللواتي ساهمن في العمل على قضايا تتعلق بالمرأة والسلام والأمن لسنوات طويلة، وعلى اطلاع بالتطورات والإنجازات والتحديات. كما قمنا بتنفيذ ثلاث مجموعات عمل مركزة مع مجموعة من قيادات الصف الثاني، وهن ناشطات ميدانيات تلقين تدريبات على التوعية والتعريف بالقرار 1325 والقرارات اللاحقة؛ بهدف زيادة إمكانيات توثيق الانتهاكات. إضافة إلى ذلك، قمنا بمقابلة مجموعة من العاملين والعاملات في مؤسسات حقوق إنسان ومؤسسات دولية ناشطة في المجال، للتأكيد على ما يمكن عمله في المستقبل. ومن الضروري التوضيح أن تركيز العمل والاهتمام كان على ما يمكن عمله مستقبلاً، وليس تقييم التجربة الماضية التي هي تجربة غنية، وفيها العديد من الإنجازات والتحديات.

استعراض سريع لأهم قضايا المراجعة الدولية "منع النزاع، وتحويل العدالة وضمان السلام" جاءت المراجعة الدولية بتوصية من الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، إدراكاً منه لحقيقة أن إصدار القرار لا يكفي لتنفيذه، وهناك ضرورة للمتابعة والمساءلة حول ما تم، وما يمكن أن يتم، في مجال تطبيق القرار على المستويات الوطنية. هذا الأمر صحيح في الواقع الفلسطيني أيضاً، حيث توافقت الحركة النسوية الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني ووزارة شؤون المرأة، على أهمية متابعة التنفيذ من خلال تبني الخطة الوطنية، والعمل على تطوير خطة متابعة وتقييم سيتم استخدامها قريباً في متابعة تنفيذ الخطة، الأمر الذي أكدت عليه إحدى الناشطات الفلسطينيات بأن "القرار 1325 وإن حظي بالتوقيع، فالتوقيع⁶ بحد ذاته إنجاز، ولكن مهم جداً وضع آليات للتنفيذ، وترجمته على أرض الواقع، وتذليل كافة التحديات والصعوبات لتطبيقه".

وفي ما يلي استعراض سريع لما ورد في المراجعة الدولية، وأهم استخلاصاتها، مع الإشارة إلى النقاطات مع التجربة الفلسطينية، علماً أن هذه القضايا ستتم الإشارة إليها لاحقاً مع توضيح للرؤية

⁵ رابط المراجعة الدولية: http://iknowpolitics.org/sites/default/files/global_study_on_1325_ar.pdf

⁶ ملاحظة الباحثة: هذا الاقتباس حرفي، علماً أن القرار 1325 هو قرار مجلس أمن، يتم تبنيه والالتزام بتطبيقه، وهو ما قامت به السلطة الفلسطينية.

النسوية حولها، فالنساء الفلسطينيات يناضلن على عدة مستويات اجتماعية ووطنية، وضد الاحتلال، وضد الانقسام، ولحفظ النسيج الوطني والمجتمعي.

شارك في المراجعة الدولية العديد من الفعاليات واللجان الاستشارية، وتمت استشارة دول وحكومات ومجتمع مدني، وشاركت فلسطين في اللجنة الاستشارية للدراسة ممثلة بالسيدة مها أبو دية، واستجابت العديد من بعض الناشطات للاستشارة الدولية. وعلى الرغم من ذلك، انتقدت بعض الناشطات الفلسطينيات المراجعة لكونها لم تشر، بالتفصيل، إلى معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي، ولم تندد بممارسات الاحتلال الإسرائيلي، وتطالب بإنهائه، واعتبرن أن هذا القصور يعود إلى علاقات القوة المسيطرة عالمياً، الأمر الذي أشارت إليه المراجعة الدولية ذاتها، عندما استعرضت الضغوط التي تعرضت لها الحركة النسوية العالمية أثناء النقاشات حول القرار 1325، حيث توصلن إلى صياغة تتخذ موقفاً وسطياً بين الأطراف المختلفة. لكن المراجعة الدولية نفسها، تشير إلى أهمية "العمل الدؤوب"، واستمرار المدافعين الأصليين عن حقوق المرأة في الدفع بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن محلياً وإقليمياً ودولياً. إن تغيير موازين القوى يتطلب الاستمرار في بناء التحالفات واثارة القضايا المحورية.

من الانتقادات الموجهة للدراسة الدولية، أيضاً، إغفالها لبعض القراءات المحلية حول أنواع وأسباب وطرق إنهاء النزاعات المسلحة، وتركيزها على التوجهات الغربية لحل النزاعات المتمثلة في التمثيل في قوى الأمن، وقوات حفظ السلام، وإغفال الحلول التي يتم تطويرها محلياً، بما في ذلك توجهات التنمية المجتمعية، ولجان تقصي الحقائق، والإصلاح وفق المعايير المجتمعية المحلية.

أيضاً، انتقدت الناشطات المشاركات، تجاهل الدراسة للقضايا التي أدت إلى حدوث تغيير نوعي في العنف ضد النساء (الاغتصابات الجماعية، والانقضااض على إنجازات النساء) وازدياد عدد اللاجئات واللاجئين المهاجرين/ات، وقضية إقحام الدين في السياسة، وتدفق السلاح على مناطق النزاعات والحروب، وعدم احترام الدول المنتجة للسلاح لمعاهدة تجارة الأسلحة 2014.

ركزت المراجعة الدولية على:

1. تغير طبيعة النزاع، حيث أشارت المراجعة الدولية إلى تغيرات في طبيعة الحروب الحديثة التي تستخدم تكنولوجيات متطورة، وتحدث تدميراً واسعاً، ففي الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية المتتالية على قطاع غزة، تم استخدام أحدث التكنولوجيات العسكرية، وتم استخدام مستويات غير مسبقة من العسكرة (التسلح) التي لا تتوافق مع واقع حياة قطاع غزة الذي توجد فيه أعلى كثافة سكانية في العالم. كما أن الحروب الحديثة تشارك فيها أطراف خارج إطار الدول؛ أي مجموعات مسلحة لا تلتزم بقرارات الإجماع الوطني، الأمر الذي يزيد صعوبة التوصل إلى اتفاقات هدنة، أو مفاوضات تمنع نشوب حرب. في الحالة الفلسطينية، تتعدد هذه المجموعات على شكل فصائل سياسية ذات أيديولوجيات فكرية ورؤى وطنية متعددة وبرامج سياسية مختلفة، كما تتعدد مجموعات المقاومة المسلحة. النساء غير ممثلات بشكل كافٍ في الهياكل المتعددة للنظام السياسي الفلسطيني، وبالتالي لا يساهمن في أي جهود وطنية لبلورة رؤية متفق عليها حول المشروع الوطني الفلسطيني. في الوقت نفسه، أصبحت وسائل الإعلام الحديثة، والإعلام المجتمعي، تستخدم في إيصال الحروب لكل بيت، وبالتالي تعميم أضرار الحروب النفسية والاجتماعية، هذا الواقع تعيشه الأسر الفلسطينية يومياً من خلال متابعة ما يجري على الأرض في أنحاء فلسطين، أو من خلال متابعة ما يحدث في الدول العربية الشقيقة.

2. تغير طبيعة الأسباب الجذرية، حيث أشارت المراجعة الدولية إلى أنه "مع تغير ممارسات الحرب في بعض أنحاء العالم، فقد تغيرت كذلك العديد من الأسباب الجذرية المفترضة للحروب، في حين كانت الحروب التي تلت الحرب العالمية الثانية حروباً قومية أو سياسية قائمة على أيديولوجيات سياسية، إلا أن العديد من حروب اليوم دينية أو عرقية في الأصل، وهي تقع تحديداً في نطاق سياسة حركات إثبات الهوية، وتكون في أكثر صورها تطرفاً، محافظةً للغاية، ولها ردود أفعال ضد المرأة وحقوقها. وفلسطينياً، أشارت العديد من الناشطات إلى وجود تشابه في التجربة الدولية، حيث تعرض الفلسطينيون لأشكال متعددة

من الاعتداءات والحروب المفتوحة⁷ من قبل الاحتلال، كان آخرها العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في العام 2014، إضافة إلى استمرار وتيرة مرتفعة من الاعتداءات العسكرية المستمرة، وإحكام الحصار، الأمر الذي أدى إلى زيادة التعصب الديني، وفقدان الأمل في السلام، وخلق حالة من السيطرة على الثقافة العامة غير المناصرة لحقوق المرأة، إضافة إلى التعصب الحزبي، وإعلاء شأن الحزب على المصلحة الوطنية، وزيادة الفتوية والعشائرية، وغياب ثقافة الشراكة المجتمعية، وغياب نموذج القائد، وتهميش القواعد الجماهيرية، واصطفاء النخبة التي لا تتعارض مع المصالح الخاصة، وعدم التجديد في القيادات الحزبية والجماهيرية، وعدم تفعيل القوانين، وغياب المؤسسة التشريعية، والسيطرة الذكورية على المجتمع.

3. هشاشة الدول وظهور الجماعات غير التابعة للدول، حيث تظهر جماعات دينية وعرقية تأخذ بزمام الأمور في مناطق جغرافية محددة. هذه الجماعات لا تنطبق عليها الاتفاقات بين الدول والمعايير المقررة حالياً في القانون الدولي الإنساني، وقانون حقوق الإنسان. وعادة ما تكون هذه الجماعات غير مناصرة لحقوق النساء، إن لم تكن تنتهكها مباشرة. فلسطينياً،

⁷ وفقاً لسارة روي (2015) خلال الحرب على قطاع غزة العام 2014، التي تلت حربيين في العام 2008 و2012، تم إبطار قطاع غزة الذي تبلغ مساحته 365 كم مربع، بطّين من الذخائر، وتوازي بتأثيرها هزة أرضية متوسطة القوة. كما أن حوالي 170,000 منزل قد تضررت أو تدمرت خلال القتال؛ بحيث أن 19,000 منها لم تعد صالحة للسكن، وكذلك حوالي 5,000 وحدة سكنية كانت قد تهرت في هجمات سابقة، ولم تتم إعادة بنائها. وخلال الحرب، كان هناك 50,000 شخص مشرد، ظلوا في مرافق الأونروا لمدة 7 أيام. في حزيران/يونيو 2015، ما يصل إلى 100,000 شخص (معظمهم من الأطفال) ظلوا مشردين أو "نازحين على مدى طويل"، يعيشون مع أقاربهم أو أصدقائهم، أو في مساكن مؤقتة أو شقق للإيجار، والبعض عادوا إلى أنقاض منازلهم السابقة. ومن حيث الإصابات، فقد جرح أكثر من 11,200 شخص، بينهم 3,500 امرأة، و3,400 طفل (يشكلون معاً 62 بالمئة من إجمالي عدد الجرحى). لقد عانى حوالي 10 بالمئة من مجمل المصابين من فقدان الأهلية بشكل دائم، وبعض الناس تكبدوا إصابات بسبب الأبنية المتداعية بعد أن عادوا إلى منازلهم المدمرة جزئياً. ونظراً لمقتضيات الحرب، والعدد الهائل من الجرحى، ونقص الموارد، اضطر الأطباء لإجراء عمليات بتر توفيراً للوقت. ونتيجة لذلك، فإن العديد من فاقد الأهلية لديهم الآن أطراف مبتورة. كما أن 1,500 طفل فلسطيني قد أصبحوا أيتاماً. إن عبء العناية بالجرحى والأطفال الأيتام، يقع على عاتق أفراد العائلة، والعائلة الموسعة، وليس لديهم إلا القليل من الموارد تحت تصرفهم. ولا بد أن نضيف إلى ذلك ما لا يقل عن 400,000 طفل بحاجة إلى دعم سيكولوجي مباشر. كما تم تدمير 26 مدرسة بالكامل، ولحقت أضرار بـ 122 مدرسة (تشمل 83 مدرسة تابعة للأونروا). كما لحقت أضرار بما لا يقل عن 11 مؤسسة للتعليم العالي، بما فيها الجامعة الإسلامية في غزة. ووفقاً للأونروا، فإن 90 بالمئة من المدارس مضطربة الآن لأن تعمل على مناوبتين. كما أن قطاع الرعاية الصحية قد عانى أضراراً جسيمة أيضاً؛ فقد تم تدمير 24 مرفقاً طبياً، بما فيها مستشفى الوفاء، وهو المستشفى الوحيد المختص في غزة بإعادة التأهيل وأمراض الشيخوخة. إضافة إلى ذلك، لحقت أضرار بـ 17 مستشفى من أصل 32، وكذلك 42 مركزاً للرعاية الصحية الأولية من أصل 97، تم تدمير 8 منها بالكامل. ويجب أن نضيف، أيضاً إلى التدمير واسع النطاق الذي دُفد خلال عملية "السور الواقعي"، استمرار الضرر والتهديد الناجمين عما لا يقل عن 7,000 قطعة من الذخائر التي لم تتفجر.

أدت ممارسات الاحتلال مثل فصل الضفة الغربية عن قطاع غزة بعد الانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة العام 2005، إلى إحكام الحصار عليه، ومنع التواصل الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وبين مناطق الضفة الغربية نفسها، وبناء جدار الضم والتوسع، وتسارع وتيرة الاستيطان، وزيادة الحواجز العسكرية والحصار، ما أدى إلى تقسيم فلسطين جغرافياً، ومنع التواصل الجغرافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي بين أفراد المجتمع الواحد، وعزل المناطق الفلسطينية تماماً، الأمر الذي انعكس على وجود سلطتين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأضعف المشروع الوطني الفلسطيني، وعطل آليات العمل الديمقراطي، وعزز من تمركز سلطة حماس في غزة، وانعكس على تفكك النسيج الاجتماعي،⁸ والتطور الطبيعي لطريقة التفكير حول القضايا المصرية.

4. ركزت المراجعة الدولية على أن العالم متنوع، وأن مجموعات النساء المختلفة تواجه تحديات مختلفة، ما يستوجب أن يكون تمثيل النساء حقيقياً، وليس رمزياً فقط. فحتى في الدولة الواحدة، توجد مجموعات نساء مختلفة، ووجهات نظر متعددة، ويجب تمثيل جميع هذه الجهات في مفاوضات السلام، وفي قضايا السلم والأمن الوطنية. فلسطينياً، هذا الأمر في غاية الأهمية، حيث لا يمثل نساء قطاع غزة إلا نساء من غزة، وكذلك الأمر بالنسبة للنساء في القدس، والخليل، والشتات، والنساء الشابات والنساء اللواتي تعاني من إعاقة، وغير ذلك من أشكال التنوع، ويجب الابتعاد عن الرمزية النسبية في التمثيل، بما في ذلك في المؤسسات والأطر الرسمية، والأحزاب السياسية والمفاوضات، والمشاركات الدولية في المؤتمرات، وغيرها من أشكال التمثيل. هذا الأمر يتطلب بناء قدرات ومهارات، ولكن الأهم من ذلك، يتطلب فهماً وتقبلاً للتنوع في التمثيل، وفتح المجال أمام قيادات شابة وجديدة للظهور.

5. تغير طبيعة السلام، حيث أشارت المراجعة الدولية إلى أنه "لقد مضت، كان السلام يعني إسكات أصوات الأسلحة، واستعادة السياسة الرسمية كطريقة للحكم. وكان وقف إطلاق

8 يجري حالياً، العمل على دراسة حول الآثار المترتبة على الانقسام، ومستوى الضرر الواقع على النساء الفلسطينيات، من إعداد مركز العالم العربي للبحوث والتنمية (أورد). وترصد الدراسة العديد من الآثار المجتمعية من ازدياد حالات الطلاق، والتفكك الأسري، وزيادة معاناة النساء، إلى انتشار الآفات والسلوكيات الخطيرة؛ مثل معدلات الانتحار، والقتل، وانتشار السرقة، والتسول، واستخدام المخدرات، والإدمان على الإنترنت.

النار، وتسريح القوات، يمثلان محور التركيز الرئيسي لعمليات السلام. ولكن هناك إقراراً اليوم، بأن السلام يمثل شيئاً أبعد كثيراً من "غياب العنف"، وأصبح السلام يعني بصورة متزايدة عملية سياسية شاملة، والتزاماً بحقوق الإنسان في فترة ما بعد الحرب، ومحاولة التعامل مع قضايا العدالة والمصالحة. لعل النساء الفلسطينيات في شتى المناطق يؤمنن بهذا الأمر في ظل الأشكال المتعددة لعنف الاحتلال التي يتعرضن لها، دون استخدام مباشر للأسلحة بالضرورة، حيث تشمل ممارسات الاحتلال اعتقالاً وتكديلاً وتهجيراً وهدم بيوت، ومنعاً على الحواجز، إضافة إلى الإصابات والقتل. لذا، لا يكفي منع استخدام الأسلحة، بل يجب فرض قيود على تجارة وصفقات الأسلحة مع إسرائيل، ومقاطعتها حتى إنهاء جميع أشكال الاحتلال، بما في ذلك الأشكال غير العسكرية، مثل إغلاق المعابر، والسيطرة على الحدود، والهيمنة الاقتصادية،... وغيرها من أشكال السيطرة الاستعمارية.

6. العدالة الانتقالية⁹ التي طالما كانت تعني المحاسبة والمساءلة وتقديم المجرمين للعدالة، وتأخذ طابعاً عقابياً بتقديم المجرمين للمحاكمة ومحاسبتهم قانونياً على الجرائم التي ارتكبوها، باتت تعني في السنوات الأخيرة مرحلة ما بعد العقاب، وما تعنيه عملية المصالحة أو إحلال السلام من أمن داخلي، حيث ورد في المراجعة الدولية أنه "على مدى قرون، كان يُنظر إلى العدالة على أنها عقاب المجرمين الذين يرتكبون جرائم ضد الضحايا. كما عززت الأنظمة القانونية الاستعمارية التي تشكل أساس معظم القوانين حول العالم، المفاهيم العقابية للعدالة. وبالنظر إلى الطبيعة الشنيعة لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، لا يستطيع المرء الابتعاد كلياً عن المفاهيم العقابية، نظراً لأن هذا يعني قبول مبدأ الإفلات من العقاب. وبالنسبة للعنف الجنسي، فقد عبّر المجتمع الدولي عن وجهة نظره بكل وضوح وبصوت واحد. ولكن، في الآونة الأخيرة، تم تعزيز الجوانب العقابية للعدالة بالدعوة إلى جبر الضرر والمصالحة، بما في ذلك البحث الجماعي عن الحقيقة، والحفاظ على الذكرى. في الحروب

⁹ موضوع العدالة الانتقالية أخذ حيزاً واسعاً في المراجعة الدولية، وهو موضوع نقاش وجدل واسع في الواقع الفلسطيني، فأحدى الناشطات تجد أن مفهوم العدالة الانتقالية غير مقبول فلسطينياً، لأنه ينحو باتجاه علاقات تطبيع مع إسرائيل، وقبول الآخر على خلفية تسويات سلمية، ومصطلح العدالة الانتقالية يقصد تحقيق تسوية ومحاسبة المجرمين في إطار الصراعات الداخلية". ناشطة أخرى ترى أنه "لا يمكن الحديث عن العدالة الانتقالية في ظل استمرار الاحتلال وانتهاكاته الجسيمة لحقوق الإنسان، وهو موضوع سابق لأوانه في إطار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي". لذا، تم اقتراح إجراء دراسة موسعة حول الموضوع، بما فيها التعرف على تجارب دولية مثل تجربة يوغوسلافيا السابقة، أو روندا (المحكمة الجنائية الدولية)، أو جنوب أفريقيا ونموذج العدالة الانتقالية المستند إلى مبدأ العفو (لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا)، واستطلاع التوجهات الفلسطينية الحالية والإمكانيات والتحديات، باتجاه بلورة موقف نسوي فلسطيني.

الأهلية، يُنظر إلى هذا النهج باعتباره أمراً أساسياً لتعافي المجتمعات المحلية، ولكي تلعب العدالة دوراً تحويلياً في عملية التعافي.¹⁰ غني عن القول أن هذا النقاش ما زال غير مطروح على الساحة الفلسطينية. فالاحتلال ما زال مستمراً، ولمكانيات لجان تقصي الحقائق محدودة، وحتى في حالة وجود لجنة تقصي حقائق، يتم محاصرتها دولياً. من الضروري أن تتضمن العدالة الانتقالية في المضمون الفلسطيني "رفع الحصانة" و"رفع الغطاء" عن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي كاحتلال كولونيالي طويل الأمد، وبالتالي اعتبار ممارسات الاحتلال "كجرائم حرب" وفق القانون الدولي الجنائي.¹¹ في الوقت نفسه، ما زالت جهود المصالحة الوطنية متعثرة، ولا تشارك النساء فيها بشكل كافٍ. موضوع العدالة الانتقالية وشكلها في السياق الفلسطيني، والرؤية النسوية لها، تتطلب المزيد من الجهود المتخصصة، وتحديد الأولويات.¹²

هناك طموح لدى جميع النشطاء الفلسطينيين لتحقيق العدالة الانتقالية، غماً أنه لا يوجد تعريف فلسطيني متفق عليه لما تعنيه العدالة الانتقالية في المضمون الفلسطيني، ولا يوجد، حالياً، نقاش فلسطيني داخلي وطني أو نسوي حول المفاهيم الحديثة للعدالة الانتقالية، وقصور تطبيقها في فلسطين، وهو أمر تستطيع النساء أن تبادر به؛ سواء على الصعيد الداخلي، أو إقليمياً، أو دولياً، وإن كان يتطلب الكثير من الجهود والقناعات الذاتية والقدرة على التأثير في الرأي العام. تضمنت الخطة الوطنية للائتلاف الوطني حول القرار 1325 "الآليات والأساليب الكفيلة لحث الدول الأعضاء على تنفيذ تدابير محددة لمكافحة ثقافة الإفلات من العقاب،¹³ كمتابعة الانخراط في المحكمة الجنائية الدولية، لإخضاع ومساءلة

¹⁰ يمكن الإشارة، هنا، إلى أن المعيق الأساسي هو أن مفهوم العدالة هو مفهوم ذاتي وشخصي (subjective)، ما يؤدي، فعلياً، إلى اختلاف شاكلة ومفهوم العدالة من شخص إلى آخر. حتى أثناء مناقشة المسودات الأولى لهذه الورقة، كان هذان التباين واضحاً بين الناشطات النسويات، وهو بالتأكيد أكثر تبايناً بين أطراف الشعب الفلسطيني.

¹¹ تم تقنين هذه الانتهاكات كجرائم حرب في نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية (إلى جانب جرائم ضد الإنسانية وجرائم العدوان وجرائم الإبادة الجماعية)، وينظم هذا الشق من القانون الدولي بفعل القانون الدولي الجنائي.

¹² انظر/ي ورقة العمل الصادرة عن المركز الفلسطيني للعدالة الانتقالية بعنوان "العدالة الانتقالية صمام أمان المصالحة الفلسطينية" (2014)، التي تناولت موضوع لجان تقصي الحقائق والاستماع إلى ضحايا الانتهاكات الجسيمة التي تلت الانقسام في حزيران 2007، والتعويض وجبر الضرر، وضمان علاج المصابين وتأهيلهم.

¹³ في سياق رفع الحصانة ومناهضة ثقافة الإفلات من العقاب في إطار القانون الدولي الجنائي، يجب الإشارة إلى وجود عدد من معوقات الوصول إلى العدالة. فبينما يوجد توثيق كافٍ للانتهاكات لاستيفاء معايير الاختصاص القانوني للمحكمة (الشرط الأول لفتح تحقيق)، فإن الشروط الأخرى الواردة في المادة 53 من "نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية"، وهي شروط قبول القضية ومصالح العدالة، من الممكن أن

مرتكبي جرائم الحرب الإسرائيليين، إلى جانب تعزيز تمثيل الائتلاف في الشبكات الإقليمية العربية التي تعنى بالمرأة، وصولاً إلى تحقيق: الهدف الاستراتيجي المتمثل في المساهمة في إلزام ومساءلة المجتمع الدولي حول دوره ومسؤوليته القانونية الدولية اتجاه حماية النساء الفلسطينيات من انتهاكات الاحتلال". ولكن هذا ليس بالأمر السهل، ويتطلب دراسة متخصصة حول الموضوع، الأمر الذي أشارت إليه بعض المتخصصات في القانون والقانون الدولي الإنساني.¹⁴

7. التركيز على (PREVENTION) منع النزاعات/الوقاية، ولا لعملية العسكرية، حيث أشارت المراجعة الدولية إلى أن "الاعتماد على استخدام القوة كوسيلة وحيدة لتسوية النزاعات، قد يؤدي، في حد ذاته، إلى خلق دورة العنف، والحفاظ عليها، وإعادة إنتاجها. ولهذا السبب، فإن النساء، من شتى أنحاء العالم، كررن التأكيد على أن الاستجابة العسكرية يجب استخدامها بحرص. وكما سبق الذكر، فقد جادلت النساء بضرورة زيادة تأكيد النظام العالمي على المنع والحماية من خلال الوسائل غير العنيفة، وتخصيص المزيد من الموارد لهذا المسعى. إذا تم استخدام القوة، حتى من أجل حماية المدنيين، فلا بد من الوضوح، ومن وجود أهداف واضحة ويمكن تحقيقها. "المنع لا العسكرية مفهوم مهم في السياق الفلسطيني، وهو مفهوم يرتبط بسياق الحراك من قبل الحركة النسوية والمؤسسات الفلسطينية، ومطالبتها باتخاذ التدابير اللازمة بشأن اتفاقيات شراء الأسلحة بين إسرائيل ودول مختلفة من العالم، وإن كان المفهوم لا يحظى بالضرورة بالإجماع من قبل النساء الفلسطينيات، فهو من القضايا التي يمكن للنساء الفلسطينيات أن يبادرن بفتح حوار مجتمعي وإقليمي حوله.

تشكل معيقاً في وجه الوصول إلى العدالة. فشرط قبول القضية، تتضمن، وفق المادة 17 من نظام روما: 1) فتح تحقيق من قبل محاكم إسرائيلية بالانتهاكات. 2) درجة خطورة الوضع. أما مصالح العدالة، فلم يتم استخدامها من قبل المحكمة لاتخاذ قرار عدم فتح تحقيق، إلا أنه، على سبيل المثال، من الممكن اعتبار فتح تحقيق معيقاً للعدالة إذا ما تم الرجوع إلى طاولة المفاوضات. معيق آخر هو تسليم المتهمين، حيث أنه لا توجد شرطة دولية مخولة باعتقال المتهمين لمحاكمتهم (مقابلة مع تمارا التميمي).
¹⁴ انظري مثلاً: المؤقت، فاطمة (بدون تاريخ نشر)، وسنيورة، رندة (2012)، والتميمي، تمارا (2016).

التغيرات في الواقع الفلسطيني منذ صدور القرار العام 2000

تميل الناشطات والقيادات الفلسطينيات إلى الإشارة، دوماً، إلى قصور في القرار 1325 الذي لم يشر مباشرة إلى الاحتلال كحالة نزاع مسلح وفقاً لمنظومة القانون الدولي الإنساني، وبالأخص اتفاقيات جنيف الأربعة، علماً أن صدور القرار تزامن مع بداية الانتفاضة الثانية التي شكلت حالة صراع مستمر ومتصاعد مع الاحتلال، وما صاحب ذلك من اعتداء على المدنيين، وتدمير للبنية التحتية، ما تبع ذلك من شلل لعملية السلام، وحصار شبه تام على قطاع غزة، وازدياد معاناة النساء على الحواجز وقرب الجدار، ومن الاستيطان والتجهير وهدم البيوت في القدس والخليل. إحدى القيادات أشارت إلى هذا الأمر قائلة: "في حينها، لم نلتفت كنسويات فلسطينيات إلى قيمة القرار في تطابق حالة النساء في العالم ومعاناتهن من النزاعات مع معاناة النساء الفلسطينيات جراء الاحتلال. لربما السبب يعود إلى كون القرار لم يعالج وضع النساء تحت الاحتلال، ولم يعالج الصراع مع الاحتلال الذي هدفه انتهاك لحقوق الشعب الفلسطيني بما فيه النساء. لهذا السبب، لم يلفت انتباهنا رغم أننا في أوج الأزمة، ولم نربط حينها القرار بممارسات الاحتلال، ولكن من المؤكد أن التصعيد من قبل الاحتلال أثر لاحقاً على درجة اهتمامنا بالقرار". وعلى الرغم من ذلك، لم تقف النساء الفلسطينيات عاجزات، ولكن ناضلن لتحقيق إنجازات، من أهمها:

- تبني الحركة النسوية الفلسطينية القرار 1325؛ وآلياته، وأعماله وتفعيله منذ البداية تقريباً، وقمن بتشكيل ائتلاف وطني موسع للعمل على تنفيذ القرار. توافقت الحركة النسوية على رؤية وطنية محددة تم التوافق عليها العام 2011، وتتص على "ضرورة ضمان حماية النساء والفتيات الفلسطينيات تحت الاحتلال وفي مناطق اللجوء والشتات، من خلال إطلاق طاقتهن للمشاركة الفعالة في إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة بعاصمتها القدس، وضمان حق عودة اللاجئين"¹⁵.
- صدور مرسوم رئاسي رقم (24) لسنة 2005، يؤكد على دعم السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها، المشاركة الكاملة والمتكافئة للمرأة في جميع الجهود الرامية إلى حفظ السلام والأمن، وتعزيزهما، والعمل على تطبيقهما.
- تبني فلسطين مجموعة من الإجراءات والقرارات والسياسات والاستراتيجيات والقوانين، التي تتقاطع مع محاور القرار الأممي 1325، ولاسيما في مجال أعمال الجهود الرسمية لتمكين

¹⁵ الملخص التنفيذي للخطة الاستراتيجية الفلسطينية لمتابعة تطبيق القرار الأممي 1325.

النساء، وحمائتهن وإشراكهن في الوصول إلى مواقع صنع القرار، على سبيل المثال المصادقة على خطة الإصلاح والتنمية 2008-2011، وأبرز محاورها هو التمكين الاقتصادي للمرأة، وتوفير الأمان، وزيادة مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار، والمشاركة السياسية، ومناهضة العنف ضد المرأة، وإقرار الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة 2011-2019.

- نتيجة لنضال النساء الفلسطينيات، صادقت فلسطين على مجموعة التشريعات التي تضمن تمثيلاً للنساء في الانتخابات الرئاسية والتشريعية والهيئات المحلية، كإقرار كوتا للنساء في المجلس التشريعي بالقوائم النسبية 20% العام 2005.
- توقيع عدد من الاتفاقيات الدولية، منها اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة في نيسان/أبريل 2014، والعمل على إعداد التقرير الرسمي الأولي لدولة فلسطين حول الاتفاقية، وذلك من خلال التشاورات الوطنية مع جميع الأطراف في الضفة الغربية وقطاع غزة. مع العلم أن المؤسسات النسوية، بقيادة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، قامت بإعداد تقرير الظل أيضاً.
- في العام 2010، وقعت معظم الأحزاب السياسية الفلسطينية على ميثاق تعهد لتعزيز مشاركة المرأة الفلسطينية في صنع القرار السياسي، بما لا يقل عن 30%، من خلال زيادة عدد النساء في مراكز صنع القرار داخل الأحزاب والتنظيمات، وزيادة عدد النساء في القوائم الانتخابية للمجالس البلدية والمحلية والتشريعية، وتقديم النساء في قوائم هذه الانتخابات لضمان زيادة فرص النجاح للنساء.
- شهدت السلطة القضائية تطوراً نسبياً في ما يتعلق بنسبة مشاركة المرأة فيها، من حيث عدد القاضيات في المحاكم الشرعية والنظامية، وكناتبات العدل؛ ففي حين بلغت نسبتهن الإجمالية 11.7% في العام 2008، ارتفعت في العام 2013 لتصبح 15.6% من مجموع القضاة، حيث بلغت 16.9% في الضفة الغربية، و8.8% في قطاع غزة، وقد ازداد عدد القاضيات في محكمة الصلح ومحكمة البداية عنه في المحاكم العليا؛ حيث توجد قاضية واحدة في المحكمة العليا في الضفة الغربية، واثنان في المحكمة العليا في قطاع غزة. وعلى الرغم من أن هناك زيادة ملحوظة في عدد القاضيات مقارنة بالأعوام الماضية، حيث بلغت نسبة القاضيات 7% في الضفة الغربية، و4.2% في قطاع غزة في العام 2006. وهناك ثلاث نساء قاضيات في المحاكم الشرعية في الضفة الغربية. كما شهد العام 2015 تعيين أول

مأذونتين شرعيتين في الضفة الغربية. وشهدت النيابة العامة، أيضاً، ارتفاعاً نسبياً مقارنة بالقطاعات الأخرى في ما يخص نسب ومستويات مشاركة النساء فيها، وبخاصة في الضفة الغربية، إذ بلغت العام 2013 حوالي 16.4%، مقارنة بنسبة 83.6% من الرجال وكلاء النيابة العامة، في حين كانت هذه النسبة في العام 2008 حوالي 5% مقابل 95% من الرجال. في العام 2017، بلغت نسبة القضاة 17.2% مقابل 82.8% من الرجال.¹⁶ كما أن عدد النساء العاملات في كوادرات الشرطة الفلسطينية في العام 2014، بلغ 306 مقابل 7660 رجلاً، عما كان عليه في العام 2011، حيث بلغ عددهن آنذاك 256 امرأة. وبلغ عدد لمحاميات المزاومات في المحاكم النظامية 783 محامية من أصل 3235 محامياً مزاوياً، في حين بلغ عددهن 139 في قطاع غزة، من أصل 890 محامياً مزاوياً في المحاكم النظامية، وذلك للعام 2015.

● قد لوحظ في الآونة الأخيرة ازدياد دخول النساء إلى السلك الدبلوماسي والقنصلي، والعمل الدولي بشكل عام، فقد بلغت نسبة الإناث العاملات في وزارة الخارجية للعام 2013 (28%) من مجموع العاملين، وتبلغ نسبة الدبلوماسيات منهن (5.8%) العام 2017. كما بلغ عدد النساء العاملات في السفارات والممثلات التابعة لدولة فلسطين (44) امرأة، وهناك سفيرتان في مقر وزارة الخارجية في فلسطين، و(4) سفيرات فلسطينيات في الخارج، وتقوم وزارة الخارجية الفلسطينية بتنظيم وتنفيذ العديد من برامج التدريب والتأهيل للعمل المهني الدبلوماسي، التي تستهدف النساء، وعلى قدم المساواة مع الرجل، وتشجيعهن على الانضمام إلى هذا السلك، أو الالتحاق بوظائف الهيئات الدولية.

● تشكل الائتلاف الوطني حول القرار 1325 برئاسة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية،¹⁷ وقامت الحكومة الفلسطينية العام 2012 بإصدار قرار تشكيل اللجنة الوطنية العليا للقرار من مؤسسات حكومية ومنظمات نسوية وحقوقية برئاسة وزارة شؤون المرأة الفلسطينية، وقامت اللجنة الوطنية بوضع الإطار الاستراتيجي وخطة وطنية للأعوام 2017-2019. وتتكون هذه الخطة من ثلاثة محاور، وهي: تعزيز حماية النساء والفتيات الفلسطينيات، وبخاصة في مواجهة انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي؛ مساهمة الاحتلال الإسرائيلي ومنع الإفلات من

¹⁶ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي، الثامن من آذار 2017.

¹⁷ هو جسم تنسيقي وتنفيذي ضاغط، ينشأ بين المؤسسات الفلسطينية النسوية والحقوقية والشخصيات الاعتبارية الناشطة الموافقة على الرؤية الفلسطينية النسوية للقرار 1325، وعضويته مفتوحة أمام جميع المؤسسات والمبادرات واللجان الشعبية والمؤسسات القاعدية التي تساهم في النضال ضد الاحتلال.

العقاب، إلى جانب جبر الضرر الواقع على النساء والفتيات الفلسطينيات بموجب الآليات الدولية والوطنية، وتعزيز مشاركة النساء الفلسطينيات في عمليات صنع القرار على المستوى المحلي والدولي. الخطة تشمل سياسات وآليات عمل محددة للوصول لهذه الأهداف الاستراتيجية. والنساء اللواتي تمت مقابلتهن ثمنًّ عالياً العملية التشاركية في إعداد الخطة، ووجود أهداف محددة، وخطة لمتابعة التنفيذ. ويتضمن محور المشاركة زيادة مشاركة المرأة على جميع الأصعدة، وفي المقدمة منها مواقع صنع القرار على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، سواء في لجان حل الصراع وصنع السلام بشكل عام، أو اللجان الخاصة بتحقيق السلم الأهلي والأمن الاجتماعي، وتعزيز دورها في قضايا العدالة والإنصاف بشكل خاص. أما محورا الحماية والمساءلة، اللذان يعنيان بكبح جماح الإجراءات العسكرية والاحتلالية، وحظر استخدام القوة والتهديد، وتحريم الاستعمال التعسفي لهما، بما ينص عليه القانون الدولي العرفي، من خلال اتخاذ التدابير الكفيلة بمنع هذه الإجراءات وإيجاد الآليات المناسبة، فقد تضمنت الخطة إعداد التقارير التي توثق تلك الانتهاكات وتواكب حدوثها، وإيجاد الآليات المناسبة لتقديم هذه التقارير إلى الجهات المعنية المسؤولة في الأمم المتحدة لضمان المساءلة القانونية عنها".¹⁸

تدلل هذه المؤشرات وغيرها على وجود تحسن ملموس في مشاركة النساء في قضايا تخص السلم والأمن، إلا أن التحديات ما زالت كبيرة في الوقت الذي زاد الاحتلال الإسرائيلي من وتيرة انتهاكاته لحقوق الإنسان الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، بدءاً من اشتداد وتيرة العنف/القمع في الانتفاضة الثانية، مروراً بانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة كان الانقسام الفلسطيني أحد تداعياته المباشرة، إضافة إلى حصار مشدد على قطاع غزة، وإغلاق شبه تام للحدود، وثلاث حروب قاسية في الأعوام 2008 و2012 و2014، تم فيها تدمير البنية التحتية ومقومات الاستمرار والبقاء في العديد من المجتمعات المحلية. وما زالت جهود إعادة الإعمار بعد حرب 2014 متعثرة لأسباب متعددة، منها ضآلة التعهدات في مقابل حجم الدمار الذي واجهه القطاع، والضغط التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي على المجتمع الدولي لسحب هذه التعهدات، والضغطات الممارسة على المؤسسات الدولية العاملة في القطاع، والحصار والقيود المفروضة على إدخال مواد البناء. هذه الأمور جميعاً تزيد من التحديات الاجتماعية والوطنية التي تواجهها النساء الفلسطينيات.

¹⁸ الملخص تنفيذي للخطة الاستراتيجية الفلسطينية لمتابعة تطبيق القرار الأممي 1325

في الضفة الغربية، زادت الأوضاع سوءاً بارتفاع وتيرة الاستيطان، وبأثر بناء الجدار واستمرار الوضع الاستيطاني المتفجر في الخليل، والحصار الاقتصادي. وعلى الصعيد الفلسطيني، طوال هذه الفترة لم تعقد الانتخابات التشريعية إلا مرة واحدة، ولم يتم عقد الانتخابات المحلية، وتراجع تمثيل النساء في المواقع القيادية للأحزاب السياسية، وفشلت جهود المصالحة الوطنية حتى الآن على الرغم من الجهود الحثيثة لإتمامها.¹⁹

التغيرات العربية والإقليمية

في الواقع الإقليمي، أدت الثورات العربية إلى خلق واقع جديد لانتهاكات حقوق الإنسان وحقوق المرأة في المنطقة، ما أدى إلى حرف الاهتمام الدولي والتمويل وحتى قضايا المناصرة والتأييد لدول أخرى في المنطقة، ولكن في الوقت نفسه تكاثفت الجهود النسوية العربية، وتكونت تحالفات جديدة حول المرأة العربية والسلام والأمن؛ مثل شبكة كرامة وائتلاف (MENA) للقرار 1325، إضافة إلى التحالفات الوطنية في الأردن والعراق وسوريا. كما تهتم الجامعة العربية بقضايا المرأة والأمن والسلام، فقامت بإعداد استراتيجية إقليمية وخطة عمل تنفيذية حول "حماية المرأة العربية: الأمن والسلام" في العام 2015، وعقد مؤتمر إقليمي في العاصمة الأردنية عمان في العام نفسه تحت عنوان "15 عاماً على القرار 1325 ... آفاق وتحديات"، وحضرته ممثلات مؤسسات من المجتمع المدني قادمات من ست دول عربية هي: فلسطين والأردن والعراق وسوريا ولبنان ومصر، توافقن على قضايا عدة، من أهمها مخاطبة المجتمع الدولي والإشارة إلى إثارة قضايا اللاجئين بسبب "الاحتلال الإسرائيلي" و"النزاعات الداخلية"، وذلك لإثارة قضايا النساء العربيات اللاجئين دولياً، والمطالبة بوضع الآليات الملزمة والجدول الزمنية لتطبيق القرار 1325، ومراقبة تطبيقه والمعوقات التي تعترضه، ووضع آليات لمساءلة ومحاسبة عدم الالتزام بنصوص القرار. كما عقد مؤتمر وزاري حول "المرأة وتحقيق الأمن والسلام في المنطقة العربية"، صدر عنه إعلان عربي يطالب المجتمع الدولي والمنظمات الدولية بالعمل على حماية المرأة الفلسطينية، ومساءلة الاحتلال الذي يتكرر لقرارات الشرعية الدولية واستحقاقات عملية السلام، ولا يلتزم بالقانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين في الحروب والصراعات والحالات الطارئة.

¹⁹ من هذه الجهود، على سبيل المثال لا الحصر، مبادرة مؤسسة مفتاح "النساء يردن ... وظطّ واحداً، شعبيّ واحداً، علماً واحداً" التي انطلقت في الضفة الغربية وقطاع غزة في حزيران 2015، وحملة "نساء ضد الانقسام في قطاع غزة" الناشطة منذ العام 2012.

أهمية هذه التحالفات والمطالبات العربية تكمن في إمكانية بناء زخم نحو التضامن الشعبي، وبناء قوة ضغط نسوية عربية على المستوى الدولي، كما تتيح المجال أمام الفلسطينيات لنقل خبراتهن، والتضامن مع النساء العربيات اللواتي يعانين من غياب الأمن والسلام في دولهن. يمكن لهذه التحالفات أن تحدث أثراً على المستويين العربي والدولي، وتساهم في مطالبة الدول المختلفة بالتزاماتها تجاه تحقيق الأمن والسلام للنساء.

الاستراتيجيات العشر للعمل على قضايا المرأة والسلام والأمن

أولاً. الاحتلال يشكل هيمنة كولونيالية، ينبغي استخدام هذا التحليل ضمن منظومة متكاملة لحقوق الإنسان

القرار 1325 والقرارات اللاحقة له، جزء من منظومة متكاملة من حقوق الإنسان، ويطالب، بشكل واضح، جميع الدول الأعضاء باحترام القانون الدولي في ما يتعلق بحماية النساء والأطفال، حيث أكد القرار في بنده التاسع، على الاحترام الكامل للقانون الدولي المنطبق على حقوق النساء والفتيات وحمايتهن، وبخاصة باعتبارهن مدنيات، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء 1979. وعلى غرار المراجعة الدولية "منع النزاع، وتحويل العدالة، وضمان السلام"، تأتي هذه المراجعة ضمن التطور الطبيعي على صعيد تعزيز حماية حقوق النساء في النزاعات المسلحة وتعزيز مشاركتهن في صنع وحفظ السلام، بعد تاريخ طويل من كفالة حقوق المرأة في القانون الدولي، بدءاً بميثاق الأمم المتحدة الذي كفل الحقوق والحريات للناس جميعاً دون تمييز على أي أسس، بما في ذلك الجنس، ومروراً بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي كفل الحقوق والحريات للرجال والنساء على حد سواء، وبالعهديين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وصولاً إلى الاتفاقيات الخاصة بالنساء؛ اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة، التي تعترف للنساء "بحق التصويت والترشح في جميع الانتخابات والهيئات المنتخبة، ويتقلد المناصب العامة، وممارسة جميع الوظائف العامة بشرط التساوي بينهن وبين الرجال دون أي تمييز"، واتفاقية جنسية المرأة، واتفاقية الرضا بالزواج، والحد الأدنى لسن الزواج،²⁰ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي اعتمدت في العام 1979، والتي على الرغم من أنها لا تتناول مباشرة الربط بين حقوق المرأة والنزاع، فإنها تشدد على أهمية مشاركة النساء ودورهن القيادي في المجتمع، وكذلك التوصية العامة رقم 19 في العام 1992 التي تلتزم بالقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، والتوصية العامة رقم 30 التي تتعلق بوضع النساء في منع النزاعات وفي حالات النزاع وما بعد النزاع، والتي تبين الالتزامات المحددة للقضاء على التمييز ضد المرأة في النزاعات،²¹ والتوصية رقم 32 التي تتناول قضايا اللاجئين وطالبات اللجوء، واتفاقية

20 مؤسسة الميزان (2012) "ورقة حقائق حول النساء والنزاع المسلح".

21 المراجعة الدولية (2015).

حقوق الطفل، ونظام روما الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية. هذه المجموعة من القرارات تدل على وجود إطار واسع وقوي يدعم حقوق الشعب الفلسطيني والمرأة الفلسطينية، ويؤكد على عدم شرعية الاحتلال وضرورة إنتهائه، ولكن غياب الآليات والتدابير الدولية لإنهاء الاحتلال الأطول في العالم، وضعف الضغط الدولي الشعبي والمجتمعي، يعيقان مبادرات السلام الدولية، ويتجاهلان معاناة المدنيين، وبخاصة النساء والأطفال، الأمر الذي يتطلب جهوداً مختلفة ومتعددة الاتجاهات لإعادة الاعتبار للشرعية الدولية، والخروج من حالة الإحباط وعدم الثقة بالمرجعيات الدولية.

عند سؤال الناشطات الفلسطينيات عن مفهومهن للسلام والأمن، تعددت التعريفات والمفاهيم بشكل كبير، وعلى الرغم من هذا التنوع حسب التجربة الشخصية، واحتياجات الحماية حسب المكان، وحتى في داخل المدينة ذاتها، أو بين القرى القريبة من بعضها البعض، وحسب النوع الاجتماعي، والعمر،²² فإن هيمنة الاحتلال وممارساته القمعية هي نفسها، وجميعها تنتهك أبسط المعايير الإنسانية، وتكر وجود شعب آخر. من العبث تفتيت الجهود في البحث عن الاختلافات في أشكال المعاناة، ما يضعف التضامن مع هذه القضايا، ويشتت الجهود، ويجزئ المعاناة، ويظهر الحلول على شكل تدخلات إغاثية أو مساعدات فردية، كرفع الحصار عن قرية، أو إزالة حاجز هنا أو هناك، أو إعطاء امرأة تصريح للعلاج، أو لم شمل أسرة واحدة. التركيز على أشكال فردية للمعاناة يظهر الشعب الفلسطيني والمرأة الفلسطينية بصورة الضحية، بدلاً من صورة المناضلة من أجل حقوق وطنية، وحق شعب في تقرير المصير، وبالتالي تحقيق الأمن والسلام على المستوى الوطني. من الضروري تقديم تحليل متكامل للاحتلال كأحد أشكال الاستعمار، وأن رفض جميع ممارساته هو جزء أساسي من منظومة متكاملة من حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. فالاحتلال نفسه هو القضية الأساسية، وممارساته هي تجليات لممارسات وإطار فكري استعماري ينكر وجود شعب محتل، ويجرده من إنسانيته، وبالتالي يجرده من حقوقه الطبيعية. على سبيل المثال، عندما تنتهك حقوق امرأة على الحواجز الاحتلالية، أو تمنع النساء من الوصول لبيوتهن أو أراضيهم الزراعية، يجب إعادة التحليل للإطار العام، وهو عدم شرعية الاحتلال، وضرورة إنتهائه. تكمن أهمية توحيد هذا التحليل في

22 رفائيل إغيجورين ولونا سعادة (2014).

خلق أشكال من التضامن داخلياً وخارجياً ، فالمعاناة واحدة وإن تعددت أشكالها. إحدى الناشطات قالت:

'بالنسبة لمفهوم المرأة والأمن والسلم هو واحد بين غزة والضفة والقدس، وليس هناك إمكانية للتجزئة بعد 1967 واحتلال أراضي الضفة الغربية واحتلال غزة والقدس، وبالتالي هو وطن واحد محتل، إذاً هذا المفهوم عندي: لا سلام إلا في هذه المناطق الثلاث، تحرير غزة والضفة والقدس".

لا يعني هذا عدم وجود خصوصية للمناطق المختلفة. ناشطة من غزة قالت: "وعندما سألت بعض النساء هل تشعرين بالأمن؟ قالت: لا، لأنه في أي لحظة قد يقصف بيتي، أو البيت اللي جنبي، أو تقصف سيارة بجانبني، بأي لحظة ابني قد يكون بمرمى النار، بأي لحظة قد أطرده من شغلي، بأي لحظة قد يكون هذا الراتب آخر راتب لي، وأنا رايحة على الصراف الآلي حتى لو كنت موظفة حكومة، وبالتالي فكرة الاستقرار والأمن غير موجودة بكل الحالة الفلسطينية، وعلى كل المستويات، طبعاً هي تختلف درجاتها من مكان إلى آخر".

ناشطة من الخليل قالت:

'في مناطق "ج" في الخليل ما زالت وتيرة عنف الاحتلال في ازدياد، فعندما كانت لجنة رصد الانتهاكات تقتصر فقط على الرجال، النساء كانت تتجنب طرح قضاياها، وما تتعرض له من انتهاكات، ما كانت النساء تحكي، وعندما أصبحت بعثة التعاون الدولي فيها نساء، أصبحت النساء تصرح بما تتعرض له من انتهاكات".

ناشطة من القدس قالت:

"(تعاني) المرأة المقدسية من تطهير عرقي وتكثيف إجراءات الاحتلال من أجل تهويد القدس والاقترحات المتكررة للأقصى، ومحاولة تفرغ القدس من سكانها الأصليين، وتعرض المرابطات من النساء لانتهاكات وإهانات وتنكيل متكرر، ومعاناة النساء على خطوط التماس مع الاحتلال والمناطق القريبة من الجدار، وفقدان مصادر الرزق ومصادرة الأراضي وتوسيع الاستيطان، كل هذا أثر على عدم شعور النساء بالأمن والأمان، وعدم توفر حماية لهن، وأثر على حياتهن. هذا الحجم الهائل من الانتهاكات لا يوجد حماية للنساء، فالنساء تتعرض كل

يوم لانتهاكات متكررة لحقوقهن، على الرغم من وجود القرار الذي بموجبه يجب أن تتوفر الحماية، كونه يتضمن حماية النساء".

لكن عند تحليل هذه القضايا جميعاً، نجد أنها، بالطبع، تداعيات للاحتلال الإسرائيلي، وأن إثارة أي قضية نسوية دون وضعها في سياق التحليل الاستعماري، وبالاستناد إلى القانون الدولي الإنساني، ومنظومة حقوق الإنسان، هو ضياع للجهود، وحرف الأنظار عن أسباب المعاناة الحقيقية التي تمنع التطور الطبيعي لأي مجتمع. هذا الأمر لا ينطبق فقط على المؤسسات النسوية، ولكن، أيضاً، على المؤسسات الدولية التي يتوجب عليها استخدام التحليل ذاته في التعامل مع القضايا الفلسطينية، وتحويل فهمها للقضايا من مجرد قضايا إنسانية إلى قضايا نضالية، الأمر الذي يتطلب أن تتخبط الناشطات الفلسطينيات في النقاش العام حول تسييس الدعم وأولوياته، بما يخدم مصالح المرأة والمجتمع الفلسطيني بشكل عام.

عند سؤال القياديات والناشطات عن مفهومهن للسلم والأمن، كان لافتاً التنوع في الإجابات لدرجة كبيرة، وصعوبة حصر هذا المفهوم في تعريف محدد، أو ضمن بنود محددة، فالأمن يعني أشياء مختلفة للنساء حسب احتياجاتهن، فامرأة تعاني من العنف الأسري، على سبيل المثال، لا ترى بالضرورة الدور الذي يقوم به الاحتلال في زيادة نسبة العنف، والمرأة التي تعاني الفقر أو التي لا تستطيع هي أو زوجها إيجاد عمل، لا ترى بالضرورة الاحتلال كسبب أساسي في إفقارها، والمرأة المحاصرة والأسيرة وأم الشهيد والممنوعة من الوصول لأرضها، والتي تعاني من عدم المشاركة في الانتخابات، والمهمشة في حزبها السياسي، وجميع أشكال الافتقار للسلم والأمن التي تمت الإشارة إليها، لا يتم وضعها ضمن إطار تحليل متكامل حول الهيمنة الاستعمارية. في المقابل، تتم تجزئة القضايا وتفتيتها، ما يضعف النضال حولها، ويجعل قضية امرأة في قطاع غزة بعيدة عن معاناة امرأة في قرى نابلس. إضافة إلى إضعاف التضامن وتجزئة النضال، يتم، أيضاً، تفتيت الجهود، وتعدد القضايا التي ينبغي العمل عليها، وفي غياب التخصص وتوزيع الأدوار والتكامل والمشاركة، يصبح تداول هذه القضايا سطحياً، ودون إمكانية للتأثير الحقيقي، الأمر الذي نشير إليه لاحقاً.

المطلوب من:

المؤسسات الدولية	حشد الدعم الدولي، ومناصرة قضايا المرأة الفلسطينية، ودعم تمثيلها في المحافل الدولية. توفير الدعم الكافي للنساء الفلسطينيات للاستمرار واستدامة العمل في قضايا السلم والأمن في إطار إنهاء الاحتلال.
المؤسسات النسوية والحقوقية	ربط قضايا النساء بقضايا النضال الوطني، والتركيز على تفعيل دور الإعلام وتجديد آليات العمل في الضغط والمناصرة لاستقطاب جمهور المساندين محلياً ودولياً.
مؤسسات السلطة الفلسطينية	تمثيل النساء في اللجان والمؤتمرات والبعثات التي تسعى لإحلال السلم والأمن، بما في ذلك لجان المفاوضات، والمصالحة، والمؤتمرات الدولية والعربية.

ثانياً. الائتلاف الوطني والخطة الوطنية .. إنجازات مهمة يجب الاحتفاء بها والاستمرار في دعمها والمشاركة بها

بدأ الائتلاف النسوي للقرار 1325 كمبادرة عمل أهلي بقيادة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، ويتمثل واسع من جميع الأطر النسوية الفلسطينية، وبمشاركة المؤسسات الفلسطينية والقيادات النسوية الفاعلة. وقام الائتلاف بصيغته الأهلية بعمل خطة استراتيجية ومحاولة تنفيذها على أرض الواقع. ومع انضمام وزارة شؤون المرأة، وتبني فلسطين للقرار 1325، والالتزام به، وإعداد خطة وطنية لتنفيذه، ازدادت أهمية عمل الائتلاف، إضافة إلى الطريقة التشاركية التي تم فيها إعداد الخطة الوطنية. والتحدي الذي يواجه الائتلاف حالياً، هو التحول إلى "تشاركية" في التنفيذ؛ بمعنى دعم المؤسسات المختلفة للتخصص في مجالات محددة، يمكنها من خلاله تقديم فائدة ذات قيمة للائتلاف بأكمله، وتجنب المنافسة على التمويل وازدواجية المشاريع وإرهاق النساء في القاعدة بتكرار الأنشطة والمعلومات نفسها.

الخطة الوطنية لتطبيق القرار الأممي التي تم إعدادها من قبل اللجنة الوطنية العليا لتطبيق قرار مجلس الأمن 1325، هي بداية لهذا التكامل والتشارك بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية، وهي مهمة جميع الأطراف المشاركة، حيث أنها تحدد أهدافاً لفترة زمنية محددة، وهناك توزيع واضح للأدوار والمسؤوليات لتنفيذ أو الاشتراك في تنفيذ بعض هذه الأهداف والأنشطة، من خلال توفير التمويل اللازم لهم، علماً أنه يجب دعوة المؤسسات الدولية للاشتراك في تمويل الخطة ومتابعتها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الخطة الوطنية تمثل فرصة لتحديد أولويات الممولين، بحيث يتم تفادي الازدواجية في التمويل.

كما أن هناك جهوداً لتطوير خطة متابعة وتنفيذ، وهذا أمر في غاية الأهمية. ولكن من الضروري الإشارة إلى أن الخطة الوطنية ليست بديلاً عن خطة مناصرة خاصة بالمؤسسات النسوية الأهلية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. لذا، من الضروري تطوير خطة الائتلاف الوطني في مجال الضغط والمناصرة الدولية الشعبية، على غرار حملات ناجحة مثل حملة مقاطعة البضائع والمنتجات الإسرائيلية على سبيل المثال.

المطلوب من:

المؤسسات الدولية	توفير التمويل الكافي للخطة الوطنية، ودعم جهود التخصص والتكامل بين المؤسسات النسوية ووزارة شؤون المرأة، وتسليط الضوء على قضايا السلم والأمن للمرأة الفلسطينية في شتى المحافل الدولية.
المؤسسات النسوية والحقوقية	العمل على تنفيذ الخطة بالتكامل ما بين المؤسسات. تعريف النساء في القاعدة بالخطة ومتابعة تنفيذها.
مؤسسات السلطة الفلسطينية	على وزارة شؤون المرأة الاستمرار في دعم مطالب المؤسسات النسوية وجهودها في تنفيذ الخطة الاستراتيجية، وترشيح الناشطات النسويات للمشاركة في المحافل الدولية، لتسليط الضوء على قضايا السلم والأمن للمرأة الفلسطينية.

ثالثاً. أهمية دور المؤسسات الدولية في الضغط على الهيئات الدولية والمحاكم والمحافل الدولية لمحاكمة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان، ومساءلة الاحتلال الإسرائيلي وتحمله مسؤولياته، واتخاذ التدابير الدولية اللازمة لذلك

اتفقت جميع الناشطات والقياديات على أهمية الدور الذي تقوم به المؤسسات الدولية والمناحة في تعزيز السلم والأمن للمرأة الفلسطينية؛ سواء المؤسسات الدولية وعلى رأسها مجلس الأمن، والجمعية العمومية للأمم المتحدة، ومجلس حقوق الإنسان، والمؤسسات الحقوقية الدولية، والممولين والمانحين، بصفتهم الجهات الأقدر على إحداث التغييرات من خلال سياسات التمويل لصالح النساء، أو أنشطة الضغط والمناصرة، فقد قامت المؤسسات الدولية بأدوار مهمة في دعم الشعب الفلسطيني، ومساندته في العديد من القضايا الحقوقية والإغاثة والمساعدات الإنسانية، إلا أن التجربة أثبتت عدم جدوى الاستمرار في إجراءات "تضميد الجرح" دون معالجة الأسباب التي أدت إلى الإصابة. في دراسة صدرت حديثاً "أعرب الفلسطينيون/ات عن رأي مفاده أنهم محبطون من الحماية الدولية والناشطين الإنسانيين الذين يركزون، بشكل أساسي، على توفير الحد الأدنى من المساعدة التي تصل حد الكفاف، بينما يقل تركيزهم على تخفيف آثار الاحتلال. و عوضاً عن ذلك، يشعر الفلسطينيون بأن على الناشطين الإنسانيين تولى المسؤولية عن الحماية بطريقة تركز أساساً على المطالبة بوضع إسرائيل محمل المساءلة لتنفيذ التزاماتها المنصوص عليها في القانون الدولي. الغالبية العظمى من الحماية الدولية/هيئات التدخل الإنسانية، تركز على مستويات الحد الأدنى من الحماية، بما في ذلك الاستمرار في الحياة، في حين أن دعم الصمود وتخفيف الحدة، يلفت الانتباه عن الدور الرئيسي الذي ينبغي على الجهات العاملة على توفير الحماية، الاضطلاع به وفقاً للمجتمعات المحلية: المطالبة بمساءلة إسرائيل بموجب القانون الدولي".²³

إن تكرار الانتهاكات والاعتداءات، وهشاشة الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، يؤكدان على محدودية جدوى نمط الدعم المقدم للفلسطينيين حالياً. وفي الوقت الذي يزداد فيه تضامن الشعوب مع القضية الفلسطينية، بات من الضروري أن تستجيب أنماط الدعم لخيارات دافعي الضرائب في بلدانها الأصلية. إن المساعدات، دون وقفة جادة ضد الانتهاكات، تتعكس على

²³ رفائيل إغيجورين ولونا سعادة (2014).

مستوى السياسة الخارجية وهي مثل مطاردة السراب، وستؤدي لإهدار الموارد والمصادر المتاحة، وإضعاف قدرة الفلسطينيين والفلسطينيات على الاستجابة للاحتياجات الطبيعية في مجتمعهم. أما المؤسسات الداعمة، فلديها العديد من الخيارات لإثارة قضايا المرأة والسلم والأمن في تقاريرها الرسمية، وفي مخاطبتها لبرلماناتها وهيئاتها الحاكمة، وفي تسهيل اطلاع العالم على معاناة الفلسطينيين من خلال المشاركة في المحافل الدولية المختلفة، ومن خلال اطلاع وسائل الإعلام الأجنبية على التجارب والشهادات الحية للعاملين والعاملات في هذه المؤسسات. كما أن على المؤسسات الداعمة مسؤولية إيصال الرواية الفلسطينية بطريقة مقبولة حسب المفاهيم الثقافية في الدول المختلفة، وبخاصة بعض الدول التي وضعت القرار الأممي 1325 ضمن أولوياتها؛ مثل السويد والنرويج.

إحدى الناشطات من قطاع غزة قالت:

"علينا ألا ننظر لمؤسسات الـ(UN) على أنها مؤسسات مانحة فقط، هذه المؤسسات تقف أمام مسؤولياتها كجزء من المنظومة الدولية، وبالتالي فإن مسؤوليتها مناصرة المرأة الفلسطينية، ومناصرة الشعب الفلسطيني. صحيح أن الدعم مطلوب لنستمر بالحياة، والمجتمع الفلسطيني يقوم بدوره، ولكن كل مؤسسات الـ(UN) (UN Women, .. UNDP, UNICEF) عليها مسؤولية أن تقف بجانب المرأة الفلسطينية، وأن تعطي صوتها. هناك منظمة دائرة المرأة في الأمم المتحدة، صحيح أنهم يوصلون تقارير، ولكن ما زال الدور ضعيفاً، وما زال الدور سلبياً. يجب علينا كمؤسسات نسوية أن نضغط باتجاه أن مؤسسات الـ(UN) هذه، تأخذ دورها أكثر في دعم النساء الفلسطينيات، وبأن يتحرر الشعب الفلسطيني كله من الاحتلال، لهذا يجب أن يكون دورها سياسياً".

ناشطة أخرى من الضفة الغربية قالت:

"الاتحاد الأوروبي يجب أن يأخذ القرار (قرار 1325) على محمل الجد في مناصرة قضايا المرأة والسلم والأمن، من خلال مجلس الأمن، والأمم المتحدة. في سنوات سابقة، كانت هناك مناصرة دولية، أكثر من المناصرة الدولية الحالية، ولربما هذه واحدة من نقاط ضعفنا في كسب التعاطف الدولي. وهذا يتطلب دوراً أكبر من وزارة الخارجية والممثل الفلسطيني في الأمم المتحدة لتعزيز التضامن الدولي".

يجب توفير استراتيجية دائمة لطرح قضايا السلم والأمن والنساء، ودعم أجندة المرأة الفلسطينية في بناء السلم والأمن في جميع المحافل الدولية، مع أهمية أن تأخذ منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، ووزارة الخارجية، واللجنة الوطنية حول القرار 1325، والاتتلاف الوطني للقرار 1325 أدوارها في استخدام القرار 1325 والقرارات اللاحقة كآليات عمل متواصل في العمل مع المؤسسات الدولية؛ بهدف الالتفات الدائم دولياً للقضية الفلسطينية، والضغط باتجاه رفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني بإنهاء الاحتلال.

كما أن وجود مؤسسات نسوية عالمية متضامنة، وتطرح هذه القضايا في محافلها الوطنية، ومع برلماناتها وحكوماتها، هو أمر مهم جداً، ويتطلب وضع منهجية لهذه العلاقات الدولية النسوية، كما يجب أن يكون هناك حوار بئاء وصادق وملزم بين المؤسسات النسوية الفلسطينية لتتجاوز أزمة الشردمة، ولتكون صوتاً قوياً معارضاً وبديلاً. إحدى القيادات قالت: **"لم يجرّ تحريك دولي من قبل المنظمات النسوية الدولية التي تدافع وتسعى من أجل إقرار السلام وحفظ الأمن والسلام في العالم".**

وهذه ملاحظة في غاية الأهمية، وتعني مسؤولية مزدوجة، حيث يجب أن تساهم النساء الفلسطينيات في هذا التحريك، وتجعله جزءاً أساسياً من أولوياتها لخلق وتعزيز حراك دولي داعم لقضايا المرأة الفلسطينية والشعب الفلسطيني.

المطلوب من:

<p>دعم النضال الوطني للمرأة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، يجب أن يكون من أولويات المؤسسات الدولية، من خلال التأثير على الرأي العام في دولهم، واتاحة المجال لمبادرات ضغط ومناصرة على برلمانات الدول، واتاحة المجال لفتح الحوار مع البرلمانيين، فالتمويل والدعم المادي الذي يركز على الإغاثة والمساعدات الإنسانية، لم يعد كافياً، فهو يعزز التبعية ويزيد من هشاشة المجتمع.</p>	<p>المؤسسات الدولية</p>
<p>تطوير استراتيجيات عمل مع المؤسسات النسوية الدولية الناشطة والمؤثرة في دولها المانحة، وتطوير آليات المناصرة التي تدعم المؤسسات المانحة في اتخاذ قرارات تمويل، وقرارات سياسية في المحافل الدولية لصالح المرأة الفلسطينية والشعب الفلسطيني.</p>	<p>المؤسسات النسوية والحقوقية</p>

رابعاً. الاستمرار في دعم مساهمات النساء في المجتمعات المحلية في توثيق الانتهاكات

النساء الفلسطينيات في القاعدة لسن مجرد ضحايا للاحتلال، بل يمكنهن أن يكنّ عضوات ناشطات في توثيق الانتهاكات، وفي الحديث عن تجاربهن اليومية للعالم أجمع بلغة إنسانية يفهمها العالم، وتساهم في إبراز الواقع الإنساني والحقوقى للمعاناة تحت الاحتلال. والاستمرار في أنشطة التوعية هو أمر في غاية الأهمية، حيث أن هناك شعوراً عاماً لدى بعض الناشطات النسويات، بأنه تم تناول القرار 1325 والقرارات اللاحقة له، في العديد من التدريبات وأنشطة التوعية والتوثيق، ولكن هذا الأمر ليس دقيقاً، حيث أن نسبة كبيرة من النساء لا تعلم بالقرار، وهذا يحتاج إلى إعطاء دورات وورش لنشر التوعية ونشر محتوى القرار وإبراز أهميته. مع التأكيد على معرفة الغالبية منهن للقرار خلال التدريب فقط، كان التدريب بالنسبة لهن فرصة للتعرف على القرار ومضامينه. إحدى القيادات قالت إن أهم التحديات تتعلق بتجاهل المجتمع الدولي لما يحدث على الأرض"، وبالتالي من الضروري الاستمرار في توعية النساء في القاعدة بأهمية حقوقهن، وكيفية توثيق الانتهاكات والإبلاغ عنها. ناشطة أخرى من قطاع غزة قالت: "لا أعتقد أن النساء في القاعدة على علم بالقرار، إذا أنا العاملة

منذ 12 سنة لا علم لي بوجود خطة، ولا ائتلاف، فما بالك بالنساء في القاعدة، وأستطيع أن أجزم أنه على مستوى العاملات (غير المهتمة بشكل شخصي ومسكت القرار وقرأته) أيضاً لا علم لديهن، أتوقع بنسبة 85% من مستوى (النساء لا دراية لهن بالقرار) سمعوا فيه، ولكن لا يعلمون على ماذا ينص". هذا الأمر يعني أن تدريبات محدودة وجهوداً متناثرة لا ولن تؤدي إلى خلق حركة مجتمعية واعية بمضامين القضايا المتعلقة بالسلم والأمن، وتحديداً إذا لم يرتبط الأمر بقضايا تخص النساء وواقع حياتهن اليومية. هناك حاجة للاستمرار في التوعية والتدريب، وفي المواقع المختلفة، ولمجموعات مختلفة من النساء والرجال، على أن يرتبط الأمر بقضايا ملموسة، وأن يتوج بزيادة قدرة المتدربين على رصد الانتهاكات وتوثيقها.

التوعية لا تقتصر على النساء في القاعدة، بل يجب أن تبدأ بالنساء العاملات في المؤسسات النسوية، وأن تكون جميع قرارات المرأة والسلم والأمن جزءاً من عملهن اليومي. إحدى الناشطات قالت: "على المؤسسات العمل على تقوية الكادر العامل عندها، كثير من المؤسسات لا تعرف ما هو القرار 1325، ولم تتناوله ولم تدرّب طواقمها عليه، الأولوية هي تدريب الكوادر في المؤسسات الأهلية، وبخاصة النسوية، على القرار، وعلى القرارات الدولية بشكل عام، ونحن كفلسطينيين من صالحنا أن نتمسك بها، ليس أمامنا خيار إلا التمسك بها (تشبه سلم النجاة)".

في الوقت نفسه يجب ألا يتم التوقف عند التوعية فحسب، وألا تشعر النساء بأنهن يستمعن لمعلومات مكررة لا تمس حياتهن اليومية ولا تؤثر فيها. فينبغي أن تساهم النساء في القاعدة مساهمة فعالة في أنشطة المناصرة وحملات التوعية كمتحدثات وناطقات رسميات حول معاناتهن اليومية ومعاناة أسرهن. هذا الأمر يتطلب بناء ثقة بقدرات النساء في القاعدة، واستقطاب عضوات وناشطات جدد، وتحديداً من النساء الشابات اللواتي يمكنهن ضخ دماء جديدة وأفكار جديدة حول ما يمكن عمله.

المطلوب من:

المؤسسات الدولية	الاستمرار في دعم وتمويل أنشطة التوعية بقرارات حقوق الإنسان وأنشطة الضغط والمناصرة. الاستثمار في برامج تستهدف النساء والشابات.
المؤسسات النسوية والحقوقية	توحيد الحركة النسوية على أساس المصالح المشتركة للنساء، وليس على أساس التمثيل الحزبي، وضمن أجندة نسوية واحدة لجميع قضايا المرأة الفلسطينية، وعلى رأسها الأمن والسلم.

خامساً. الربط الوثيق بين العناصر المختلفة لمنظومة حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وقضايا المرأة والسلم والأمن

تشير المراجعة الدولية بقوة إلى أن "القرار 1325 هو إحدى ولايات حقوق الإنسان، يجب ألا يُنسى أن القرار 1325 والقرارات اللاحقة التي أُشير إليها أعلاه كان متصوراً كقرار في مجال حقوق الإنسان لتعزيز حقوق المرأة في أوضاع النزاع، وتم الضغط لإصداره بناءً على ذلك. ولا بد من إجراء أي سياسة أو برامج تخص المرأة والسلم والأمن مع أخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار. إن محاولات النظر إلى القضايا من منظور أمني، واستخدام النساء كأدوات في الاستراتيجية العسكرية، يجب أن تحبط بشكل مستمر".²⁴ كما أن هذه المنظومة ترتبط بالقرارات الدولية حول القضية الفلسطينية.

النساء الفلسطينيات على وعي بأن القرار 1325 والقرارات اللاحقة له هو مجرد علامة فارقة ضمن نضال عالمي لإقرار حقوق النساء. إحدى الناشطات النسويات من غزة قالت: "قرار 1325 ليس دخلياً على القرارات الدولية، والقانون الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، بل بالعكس، فهو أخذ خصوصية المرأة، ولكن هو من المنظومة نفسها، فأعطى ميزة أكثر للنساء وحمايتهن ومشاركتهن، وأن يكن صانعات قرار بالسلم والأمن، الرجال هم من يقررون أن تبدأ الحرب والانقسام، هم الرجال وليس النساء، وبالتالي القرار أعطى ميزة للنساء ليكن في مواقع صنع القرار، وهذا ما يميزه عن باقي القرارات التي

24 المراجعة الدولية 'منع النزاع، وتحويل العدالة وضممان السلام"، 2015.

تنظر للمرأة كيف تكون وقت الحرب، وتهتم كيف تأخذ النساء حاجاتهن الصحية والتعليمية، وأن تكون الخدمات متاحة لها في وقت الحرب". كما أنهن على وعي بارتباط القرار والقرارات المشابهة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي صادقت عليها فلسطين سابقاً، حيث قالت إحدى الناشطات في الضفة الغربية: "لم يتم تفعيل سيداو على أرض الواقع، فالقرار على الرغم من توقيعه من سيادة الرئيس فإن الاتحاد والمؤسسات النسوية، لم تعمل عليه على مستوى القاعدة، واقتصر العمل على مستوى الكوادر في الصف الأول من الأحزاب والمؤسسات". فالعمل على قضايا السلم والأمن، هو جزء من منظومة حقوقية متكاملة، ولا يمكن تجزئة هذه الحقوق، بل ينبغي استثمارها والعمل عليها.

على المجتمع الدولي دعم الجهود المحلية للنساء الفلسطينيات وهي كثيرة ومتنوعة، وإتاحة المجال أمام بروز هذه الإنجازات والنجاحات كما يتم الحديث عن الانتهاكات. دون توفر دعم مادي ومعنوي للإنجازات النسوية الفلسطينية، تتراجع إمكانيات النساء على اكتساب الخبرة، وعلى إثبات أنفسهن كقائدات محليات ووطنيات.

المطلوب من:

إضفاء طابع حقوقي ضمن معايير القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان على جميع المشاريع التي تنفذ في فلسطين، وضمان حساسيتها للنوع الاجتماعي.	المؤسسات الدولية
العمل ضمن معايير حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، واعتباره مرجعية لكافة أنواع الأنشطة في فلسطين، وعدم التعامل مع قضايا المرأة بمعزل عن حقوق الإنسان، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.	المؤسسات النسوية والحقوقية
تطبيق مفاهيم حقوق الإنسان في التشريعات الوطنية، وفي السياسات والإجراءات المتخذة، وذلك بإدماج مفاهيم المشاركة والحماية والمساءلة وفق القرار الأممي 1325.	مؤسسات السلطة الفلسطينية

سادساً. المشاركة في المؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية يجب أن تتضمن إثارة قضايا المرأة والسلام والأمن

هناك مشاركة فلسطينية نشطة في العديد من المؤتمرات واللقاءات الإقليمية والدولية التي تتعلق بقضايا المرأة أو حقوق الإنسان أو قضايا تخصصية ومهنية. هذه اللقاءات جيدة، وغالباً ما تساهم في التعريف بما يحدث على أرض الواقع، ولكنها جهود مبعثرة، بسبب عدم التنسيق بين الوفود المختلفة، ووجود مواقف متنوعة من بعض القضايا، ولا توجد دقة في الإحصاءات أو المعلومات. تنسيق الجهود على المستوى الدولي أمر في غاية الأهمية، مع أهمية توحيد الخطاب الدولي لحشد مناصرة دولية لاحتياجات الشعب الفلسطيني ورؤاه.

من الضروري فتح الباب أمام النساء الفلسطينيات للمشاركة في اجتماعات دولية، وإبراز معاناة النساء الفلسطينيات، وتوسيع نطاق التمثيل ليشمل قيادات شابة وناشئة، بحيث تقوم القيادات الحاليات بدور إرشادي وتدريب للقيادات الشابة، وتشجيعهن على تمثيل المرأة الفلسطينية من خلال التجربة المباشرة المدعومة بالخبرة. التمثيل الشعبي والتمثيل الرسمي أمران في غاية الأهمية، ويتطلبان نوعين مختلفين من المهارات التي لا تكتسب إلا من خلال التجربة العملية، حيث لاحظت بعض الناشطات احتكار نسبة بسيطة من القيادات النسوية على فرص التدريب الخارجي وفرص السفر، ما يحرم القيادة الشابة من فرص التطور، وأخذ مكان في الحياة السياسية، هذا إضافة إلى عدم قدرة من تتلقى التدريب على نقل التجربة وفائدة التدريب محلياً، أو تدريب غيرها. إحدى الناشطات أكدت على أهمية المشاركة الفعالة والمهنية، حيث قالت: **«بإمكان الممولين أو المنظمات الدولية أنها تستدعي النساء الفلسطينيات لأن يشاركن في المؤتمرات الدولية للتحدث عن قضيتهن، وينظمن معارض خاصة بالنساء. نحتاج تمكيناً، أكثر ما نحتاجه تدريباً عملياً على كتابة التقارير، واستشارياً يراجعه ويعدله، وأيضاً نحتاج تدريباً على آليات المناصرة.»**

<p>إتاحة المزيد من الفرص للنساء الفلسطينيات لمخاطبة شعوب وحكومات العالم حول قضاياهن النسوية والوطنية مع توفير فرص مشاركة للقيادات الشابة، والتأكيد، بشكل دائم، على تضمين المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الأجنبي في كافة النصوص والوثائق والقرارات المتعلقة بأجندات المرأة الأمن والسلم.</p>	<p>المؤسسات الدولية</p>
<p>توحيد الخطاب النسوي الفلسطيني، وإتاحة المجال للشابات للتدريب على مخاطبة العالم وتمثيل قضاياهن في المحافل الدولية، وفي رصد وتوثيق انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي ضد النساء.</p>	<p>المؤسسات النسوية والحقوقية</p>
<p>على وزارة شؤون المرأة ووزارة الخارجية، مخاطبة جميع السفارات والبعثات الدبلوماسية الفلسطينية، لتوفير فرص للنساء الفلسطينيات، لمخاطبة الشعوب والحكومات المختلفة حول قضايا المرأة الفلسطينية والسلم والأمن.</p>	<p>مؤسسات السلطة الفلسطينية</p>

سابعاً. التخطيط للاتصال والتواصل على المستويات الرسمية والشعبية المختلفة

ضعف الحركة النسوية في استعمال أدوات المناصرة الفعالة للترويج لقضيتنا العادلة عالمياً؛ مثل التوثيق لجرائم الحرب، وكتابة التقارير التي تظهر الانتهاكات الإسرائيلية بحق النساء. يرجع هذا الضعف لأسباب عدة، من أهمها ضعف الإمكانيات المادية والخبرات العملية. لا يتوقع من جميع المؤسسات أن تكون على خبرة مهنية بجميع القضايا المتعلقة بالضغط والمناصرة، كما لا يتوقع من الجميع أن يكون على خبرة قانونية متخصصة بتوثيق الانتهاكات وإعداد الملفات للمحاكم الدولية. لذا، ينبغي على كل مؤسسة أن تقرر الدور الذي يمكنها القيام به على أفضل وجه، وبمقدرات مهنية عالية. قد يكون هذا الأمر يتعلق بالوصول إلى قائمة بريد واسعة حول العالم أو إصدار تقارير ذات مستوى دولي، أو النشاط على وسائل الإعلام الاجتماعي وإمكانية الوصول إلى قطاعات واسعة من الناس عبر العالم، من خلال تويتر، وفيسبوك، وانتسجرام، وغيرها من وسائل التواصل الحديثة.

إن مضمون الرسالة الفلسطينية حول المرأة والسلام والأمن مضمون قوي، ويمكن أن يكون أكثر تأثيراً مما هو عليه حالياً، ولكن تعميم الرسالة والافتراض أنها تصل إلى الجميع بالقوة نفسها والمضمون نفسه هو تعميم خاطئ. فالجهات الرسمية مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن، تتطلب طرقاً معينة من الخطاب، ولغة رسمية وآليات تواصل محددة، قد تتطلب إعداداً يصل إلى سنة أو أكثر، الأمر الذي يتطلب، إلى جانب إعداد قائمة بالقضايا ذات الأهمية، تحديد أولويات هذه القضايا، وإعداد أجندة تواصل ذات تواريخ ومضامين محددة. على سبيل المثال، لضمان وصول صوت المرأة الفلسطينية من خلال تقرير لجنة مكانة المرأة في الأمم المتحدة (Commission on the Status of Women CSW)، لا بد من التنسيق مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة (UN Women)، والإعداد لفترة طويلة مسبقة، والتخلي عن الإعداد في المرحلة الأخيرة، بما في ذلك اختيار الوفد المشارك وتدريبه لفترة كافية قبل المشاركة الفعلية. كما أن أنشطة الضغط والمناصرة الناجحة تتطلب من النساء الفلسطينيات مناصرة قضايا دولية وإقليمية ذات أهمية، لبناء شبكة تضامن واسعة تكون بمثابة شبكة أمان ودعم في القضايا الحساسة وعند التصويت على القرارات.

في التضامن الشعبي وال جماهيري، من الضروري استخدام أدوات حديثة للتواصل مثل خرائط المعلومات لرصد الانتهاكات و (Infographics)، وغيرها من الطرق الحديثة لعرض المعلومات بطريقة واضحة ومعبرة، ووسائل الإعلام الاجتماعي المختلفة، والتوثيق بالكاميرات، وإبراز الجانب الإنساني من خلال الصور والأفلام. هناك أمثلة فلسطينية ناجحة في هذا المجال؛ مثل حملة المقاطعة للبضائع الإسرائيلية، على سبيل المثال، التي خاطبت جماهير واسعة برسائل واضحة ومقنعة، وزودت المهتمين بحقائق دقيقة ومعلومات متواصلة. يمكن الاستفادة من التجارب الناجحة وإعادة إنتاجها في قضايا تهتم المرأة الفلسطينية بشكل خاص، والمجتمع الفلسطيني بشكل عام. إحدى الناشطات من قطاع غزة قالت: "علينا كمؤسسات نسوية أن نكون جاهزين، وأن تكون تقاريرنا جاهزة، وموثقة بالأرقام، والصور، ولازم نكون على اتصال (للأسف حتى الآن لا يوجد لدينا مرصد²⁵ ومعلومات

²⁵ إنشاء مرصد فلسطيني لرصد الانتهاكات هو، أيضاً، جزء من الخطة الوطنية للقرار 1325.

صحيحة)، نحن نعطي معلومات مختلفة من مصادر مختلفة، وإسرائيل تمسك بهذا الخلل، وتحاول التشكيك بالأرقام لاختلافها واختلاف مصدرها. - نحن بحاجة لمصدر يوثق الانتهاكات ويعطي معلومات صادقة، ونقدم نحن تقاريرنا (مع العلم أن UN تقدم تقارير لمنظمة الأمم المتحدة)، الآن المجتمع المدني عرف أنه يجب أن يقدم تقرير ظل وتقرير حكومة. مع ملاحظة أن لدينا معلومات، ولكنها مبعثرة ما بين المؤسسات النسوية والحقوقية والاتحاد العام للمرأة، لا يوجد جسم يجمع هذه المعلومات والوثائق".

المطلوب من:

المؤسسات الدولية	دعم قدرات النساء على الضغط والمناصرة من خلال توفير الدعم السياسي والتمويل والتدريب.
المؤسسات النسوية والحقوقية	التعرف على المستويات المختلفة للضغط والمناصرة، وتوزيع الأدوار بين الجهات الرسمية ممثلة بوزارة شؤون المرأة والجهات الأهلية ممثلة بالمؤسسات النسوية والقاعدية.

ثامناً. إشراك مؤسسات حقوق الإنسان في إثارة قضايا المرأة والسلام والأمن

من خلال متابعة مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية، يتضح أنها قطعت شوطاً لا بأس به من التواجد على الساحة المحلية والدولية، والتأثير في بعض السياسات والقرارات،²⁶ كما أن هذه المؤسسات لها خبرة طويلة في مجال توثيق الانتهاكات وإعداد التقارير بما يتناسب مع المعايير الدولية، وهي خبرة لم تراكم مثلها المؤسسات النسوية بشكل عام، على الرغم من طموحها لذلك عبر سنوات من النضال. يمكن لمؤسسات حقوق الإنسان تطوير وحدات متخصصة بقضايا المرأة والنوع الاجتماعي، كما يمكن تطوير قدرة النساء الفلسطينيات والمؤسسات النسوية على توثيق الانتهاكات وإعداد التقارير، ولكن في الواقع، فإن بناء تحالفات قوية بين مؤسسات حقوق الإنسان والمؤسسات النسوية يمثل الحل الأفضل والعملي لهذه التحديات. هناك ضرورة للعمل من خلال الائتلاف النسوي على المساهمة في مؤسسة نهج حساس لقضايا النوع الاجتماعي في منظمات حقوق الإنسان، وهذا الأمر ممكن من

²⁶ على سبيل المثال، وأثناء إعداد هذه الورقة، اعتمدت لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة على هامش أعمال الدورة الحادية والستين، قراراً بعنوان حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة لها"، وهو يعني بالمرأة الفلسطينية تحت الاحتلال. صوت لصالح القرار 30 دولة، بينما صوتت إسرائيل منفردة ضد القرار، وامتنعت 12 دولة عن التصويت.

خلال عملية تراكمية طويلة الأمد، وضمن مراحل ممنهجة وواضحة، وتتطلب توافقاً على الخطوط العريضة للتنفيذ، ولعل نجاح الائتلاف النسوي في إعداد الخطة الوطنية لتطبيق القرار 1325 يشكل بداية هذه المراحل، ويمثل منهاج عمل تشاركي يمكن استخدامه مع مؤسسات حقوق الإنسان.

ما زالت مؤسسات حقوق الإنسان لا تولي الأهمية الكافية لخصوصية قضايا المرأة في رصدها لانتهاكات حقوق الإنسان، على الرغم من الأثر المضاعف لانتهاكات حقوق الإنسان على المرأة الفلسطينية، ولا تولي أهمية لاستخدام أدوات المرأة في قضايا السلم والحرب، وتحديداً القرار 1325 والقرارات اللاحقة، على الرغم من أهميتها وتأثيرها. لذا، على مؤسسات حقوق الإنسان أن تضمن الإشارة إلى قضايا النوع الاجتماعي في جميع تقاريرها، وتخصيص تقارير عن القضايا المهمة والملحة. في الوقت نفسه، على المؤسسات النسوية وناشطات حقوق المرأة التضامن مع مؤسسات حقوق الإنسان في جميع القضايا الحقوقية، وتحمل مسؤولية إثارة قضايا حقوق المرأة في جميع التقارير والوثائق الصادرة عن هذه المؤسسات، من خلال جلسات عمل ومائدة مستديرة تعقد دورياً، وتدفع باتجاه التواصل وتضافر الجهود بين جميع النشطاء والمعنيين بقضايا الإنسان والعدالة الاجتماعية.

تقوم بعض المؤسسات من أعضاء الائتلاف النسوي بتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية ضد المرأة بصورة مستمرة ودورية، ضمن نظام يعمل على توثيق للانتهاكات، ليس فقط كأرقام، ولكن، أيضاً، كحالات تتحدث عن نفسها، وما تعرضت له من انتهاكات، ويوثق بالصور وليس الأرقام فقط. وعلى الرغم من أهمية هذه الأنشطة في التوثيق، لا بد من فحص ما إذا كان التوثيق يصلح كشهادات في المحاكم الدولية والإقليمية، وإذا ما كان يصلح كجزء من كتابة التاريخ الفلسطيني. هذه الخبرة تملكها بعض مؤسسات حقوق الإنسان، وتتطلب خبرة في القانون الدولي للإنسان، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ومن هنا تكمن أهمية التكامل في العمل والتخصص الذي أشير إليه في مواقع أخرى من هذه الورقة. إحدى الناشطات من قطاع غزة قالت:

"أتمنى أن يتم تدريب أكبر عدد من النساء على أن يكتبن التقارير بشكل قوي، لأن التقارير قد تهمل إذا كانت بدون معايير. نحن مازلنا في البداية، حتى تنجح عمليات الضغط، علينا أن يكون لدينا معلومات، أرقام، إحصائيات، شهود، نفتح شبكات تواصل مع المنظمات الدولية في الدول الإقليمية والدول الأوروبية، وحتى نستطيع أن نأخذ شهادات حية للأمم المتحدة من النساء اللواتي تعرضن للانتهاكات".

إحدى الناشطات قالت عن احتياجاتها من المؤسسات الدولية:

نحن بحاجة أنهم يأخذوا بعين الاعتبار تقارير المؤسسات النسوية، يدرّبوا النساء (لأنه ما زالت خبرتنا غير قوية في كتابة التقارير للأمم المتحدة - نحن معنيون أن نقدم تقارير قوية للأمم المتحدة (هناك تجربة سابقة أن أعطى UN تدريباً عن كتابة التقارير بغزة، ودورة بأريحا، ولكنها غير كافية").

المطلوب من:

<p>تزويد المؤسسات النسوية ومؤسسات حقوق الإنسان بتقييمها لأنشطة توثيق الانتهاكات القائمة حالياً وكيف يمكنها الاستفادة من التقارير المنتجة محلياً في أنشطة الضغط والمناصرة في دولها.</p> <p>إعطاء أهمية للتقارير المنتجة محلياً، بدلاً من الاستعانة بخبراء دوليين في كل مرة يتم فيها إعداد تقارير دولية.</p>	<p>المؤسسات الدولية</p>
<p>تطوير خبرتها في توثيق الانتهاكات ضمن المعايير الدولية، وزيادة مصداقيتها لدى الجهات الدولية باتباع منهجيات بحث وتوثيق قوية، والتزام الموضوعية والبعد عن تسييس القضايا الحقوقية، وتجنب استخدام لغة عاطفية للتوثيق، من خلال الاستناد إلى الاتفاقيات والقرارات الدولية ذات العلاقة بالمرأة، والأمن، والسلام.</p>	<p>المؤسسات النسوية والحقوقية</p>

تاسعاً. دور مهم للدبلوماسية الفلسطينية في إثارة قضايا المرأة والسلام والأمن

لم يتم حتى الآن إشراك الممثلات والسفارات الفلسطينية، بشكل كاف، سواء على الصعيد الرسمي أو الشعبي. هناك الكثير مما يمكن للدبلوماسية الفلسطينية أن تقوم به في هذا المجال، سواء من خلال إتاحة معلومات حول ما تتعرض له النساء الفلسطينيات من انتهاكات، أو من خلال تجنيد الدعم الرسمي والشعبي، فعلى سفراء دولة فلسطين، إتاحة الفرص للنساء الفلسطينيات لمخاطبة الشعوب والحكومات المختلفة حول ما تتعرض له نساء فلسطين من خلال التمثيل الأهلي في جميع الوفود الرسمية، ومن خلال دعوة النساء الأقرب لمخاطبة هذه المجتمعات؛ إما من خلال معرفة جيدة بلغاتها وثقافتها، وإما من خلال امتلاك تجربة تهم هذه المجتمعات بالتحديد. الدور النشط للدبلوماسية الفلسطينية يتطلب دعماً سياسياً ومادياً، وخبرات واسعة في آليات التأثير في الرأي العام، والعمل في القنوات الرسمية، بما في ذلك العمل مع مستويات الحكومة المختلفة، والمؤسسات الدولية المتعددة الأطراف.

حالة من الإحباط تصيب الناشطات الفلسطينيات تترافق مع حاجة للمزيد من المعرفة المتخصصة بكيفية عمل هذه الآليات والأدوات اللازمة، بما في ذلك مستوى توثيق الانتهاكات، وكيفية الوصول إلى المحافل الدولية بطريقة مقبولة ومقنعة. الدعم المادي والتمويل لا يتوفر للعديد من القضايا المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ولكن التمويل من أجل إعداد ملفات تقدم للمحاكم الدولية هو أمر غير متوفر إطلاقاً. إحدى الناشطات قالت:

"لا، الدعم غير كافٍ، برأيي أن الدعم المادي غير كافٍ، لأنه لا يوجد إمكانيات - لا عند السلطة الوطنية ولا الأحزاب".

الدعم السياسي والمعنوي أيضاً غير كافٍ عبرت عنه إحدى الناشطات بقولها:

والدعم المعنوي، أيضاً، غير كاف، لم تقم السلطة بدورها، على سبيل المثال: عندما يقرر المجلس المركزي أن 30% من مواقع اتخاذ القرار يتوجب أن تشغلها نساء، وفي المؤتمر لا تكون أكثر من 5 نساء، إذًا، النظام السياسي فيه خلل، الأحزاب السياسية، أيضاً، لا تدعم النساء، مثال: عندما نفذت جمعية الثقافة والفكر الحر تدريب "القيادة الشابة"، كانت لرغبة فتيات الأحزاب الحصول على التدريب واكتساب خبرة، وليس من الحزب السياسي، وبالتالي حتى السلطة، من المفترض أنه طالما صادقت على القرار 1325، وصادقت على "سيداو"، أن توائم أنظمتها وتشريعاتها وقوانينها مع هذه الاتفاقيات، ولكن للأسف، كأن كل المطلوب هو أن نوقع على هذه الاتفاقيات، ولكن على أرض الواقع لا تطبق".

المطلوب من:

المؤسسات الدولية	دعم الشراكة بين المؤسسات النسوية ومؤسسات حقوق الإنسان، ودعم التقارير التي تتناول حقوق الإنسان من منظور النوع الاجتماعي لتقديمها إلى المحاكم الدولية. إتاحة الفرص للنساء الفلسطينيات للمشاركة في جميع الوفود الرسمية لنشر الرواية الفلسطينية ذات العلاقة بالمرأة، والأمن والسلام.
المؤسسات النسوية والحقوقية	التنسيق العالي مع وزارة الخارجية للتواصل مع الممثلات والسفارات الفلسطينية، وتطوير الآليات اللازمة لتبادل المعلومات حول ما تتعرض له النساء الفلسطينيات من انتهاكات. تمكين النساء القياديات بالمهارات اللازمة للمشاركة والانخراط في الوفود الرسمية المخاطبة للحكومات والشعوب المختلفة.

عاشراً. الاستمرار في العمل على القضايا الداخلية أمر في غاية الأهمية

لا يمكن إيقاف العمل في قضايا المشاركة النسوية في صنع القرار، وفي لجان المصالحة، وفي أي مفاوضات للسلام، وفي التمثيل الديمقراطي؛ سواء في الأحزاب السياسية، أو الانتخابات المحلية، أو التشريعية. وعلى الرغم من أن العديد من إنجازات النساء الفلسطينيات كانت في مجال المشاركة السياسية (مثل الكوتا، ووثيقة الأحزاب، .. وغيرهما)،

فإن أكبر التحديات التي تواجهها النساء يكمن في عدم تمثيلها بنسبة كافية في المصالحة الوطنية على سبيل المثال، أو في إعداد كوادر نسائية لطواقم المفاوضات. لا يمكن التركيز على حشد الدعم الخارجي لقضايا المرأة الفلسطينية دون استمرار الجهود النسوية في العمل على القضايا الداخلية، وزيادة تمثيلهن في جميع المؤسسات واللجان الوطنية، ولجان المصالحة والمفاوضات، كما قالت إحدى الناشطات من قطاع غزة: "تعتبر النساء جزءاً من الشعب الفلسطيني، وبالتالي أمن النساء هو أمن الشعب الفلسطيني، لا يمكن تحقيق سلام للمرأة بدون أن نحقق سلام للشعب الفلسطيني كله، وأن تنعم بدولة، مثلها مثل بقية العالم، وإضافة إلى الأمن من الاحتلال، هناك أمن مجتمعي، وهناك علاقة بين الأمن المجتمعي وأمن الوطن، والأمن من الاحتلال (أمن البلد والشعب)، ولا يمكن الفصل بينهما، بمعنى لا يمكن للمرأة أن تتمتع بأمن مجتمعي في ظل الحرب، وفي الوقت نفسه مطلوب أن يكون هناك استقرار، وأن تشعر بالسلام مثل بقية الشعوب حتى تشعر بالأمن".

العديد من قضايا المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك أنشطة المناصرة الدولية، هي في الواقع ضمن مسؤولية السلطة الفلسطينية، وبدون العمل على القضايا الداخلية من حيث المشاركة والتمثيل، لا يمكن للأجندة الدولية أن تتحرك، الأمر الذي تدركه الناشطات النسويات، حيث قالت إحداهن: "مطلوب من الحكومة أن تساءل إسرائيل على انتهاكاتها بشكل عام، والنساء بشكل خاص حسب القرار 1325 بند المساواة، عليها أن تقدم لمحكمة الجنايات الدولية كل الانتهاكات الإسرائيلية التي ارتكبتها، وأن تأخذ كل الدلائل معها، فالشهود موجودون والتقارير موجودة، والانتهاكات موثقة، وعدم التقدم بمساواة إسرائيل، سيجعلها تتماذى في اعتداءاتها، حتى أن إسرائيل منعت لجان تقصي الحقائق من زيارة غزة للاطلاع على أرض الواقع، ولم تقم السلطة بأي خطوة احتجاجية عالمية لفصح إسرائيل. من المفترض أن صوتنا كشعب وحكومة أن يصل إلى الأمم المتحدة، من منع لجان تقصي الحقائق لمعاينة مسرح الجريمة".

المطلوب من:

المؤسسات الدولية	ترك العمل في القضايا الداخلية للمؤسسات والناشطات الفلسطينيات، فهن أدرى بواقعهن، وعدم استخدام الاختلافات والانقسام كذريعة بعدم وجود شراكة حول قضايا المرأة والسلام والأمن.
المؤسسات النسوية	لا يمكن إسماع صوت وقضايا المرأة الفلسطينية بدون الاستمرار في

والحقوقية	النضال الداخلي من أجل إقرار حقوق النساء فلسطينياً، والتأكيد على أهمية مشاركة المرأة في الحوارات الوطنية، وأهمية تمثيلها في المفاوضات والمساهمة الفعلية في إنهاء الانقسام.
-----------	---

خلاصة واستنتاجات

تقوم النساء الفلسطينيات بدور نشط في النضال ضد الاحتلال، والنضال لإقرار حقوقهن، وزيادة مشاركتهن في صنع القرار، وهناك الكثير من الإنجازات التي تسجل لهن، إلا أنهن بحاجة للمزيد من الاعتراف بدورهن على الصعيد الدولي، وتعزيز هذه الإنجازات، من خلال زيادة الدعم والمناصرة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي يشكل الخطر الأكبر على أي إنجازات، بل على الحياة اليومية للنساء الفلسطينيات. المراجعة الدولية "حول منع النزاع وتحويل وضمّان السلام" تشير إلى أنماط دولية" أشارت إلى بعض الإنجازات وإلى العديد من التحديات، ما يؤكد على تشابه التجربة الفلسطينية مع غيرها حول العالم، ولكن في الوقت نفسه، يشير إلى أن التجارب التي نجحت نسبياً تلقت الدعم والمناصرة الدولية، وتم التعامل مع قضايا النساء كقضايا حقوق إنسان، وتسليط الضوء على معاناتهن كانتهاكات لحقوق الإنسان.

من هذا المنطلق، تدعو هذه الورقة إلى استمرار التعاون الوثيق والعمل المتواصل بين مؤسسات الائتلاف لزيادة المشاركة والحماية والمساءلة في قضايا المرأة والسلام والأمن، وتنفيذ الخطة الوطنية بما يضمن تحقيق إنجازات في جميع هذه المحاور.

في الوقت نفسه، تدعو هذه الورقة المؤسسات الدولية إلى الاستمرار في دعم نضالات المرأة الفلسطينية، وتحديدًا في الساحة الدولية، بما يضمن تسليط الضوء على إنجازاتها، وتجنيب الدعم والمناصرة اللازمين لإسماع صوتها على المستوى الدولي.

المطلوب من المؤسسات الدولية:

- دعم النضال الوطني للمرأة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، يجب أن يكون من أولويات المؤسسات الدولية، فالتمويل والدعم المادي الذي يركز على الإغاثة والمساعدات الإنسانية فقط لم يعد كافياً، فهو يعزز التبعية، ويزيد من هشاشة المجتمع.
- حشد الدعم الدولي ومناصرة قضايا المرأة الفلسطينية ودعم تمثيلها في المحافل الدولية.
- إضفاء طابع حقوقي ضمن معايير القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان على جميع المشاريع التي تنفذ في فلسطين، وضمان حساسيتها للنوع الاجتماعي.
- توفير الدعم الكافي للنساء الفلسطينيات للاستمرار واستدامة العمل في قضايا السلم والأمن في إطار إنهاء الاحتلال، وتحديد الاستمرار في دعم وتمويل أنشطة التوعية بقرارات حقوق الإنسان، وأنشطة الضغط والمناصرة، والاستثمار في برامج تستهدف النساء الشابات.
- توفير التمويل الكافي للخطة الوطنية، ودعم جهود التخصص والتكامل بين المؤسسات النسوية ووزارة شؤون المرأة، وتسليط الضوء على قضايا السلم والأمن للمرأة الفلسطينية في شتى المحافل الدولية.
- إتاحة المزيد من الفرص للنساء الفلسطينيات لمخاطبة شعوب وحكومات العالم حول قضاياهن النسوية والوطنية، مع توفير فرص مشاركة للقيادات الشابة، والتأكيد، بشكل دائم، على تضمين المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الأجنبي في كافة النصوص والوثائق والقرارات المتعلقة بأجندات المرأة والأمن والسلم.
- دعم قدرات النساء على الضغط والمناصرة، من خلال توفير الدعم السياسي والتمويل والتدريب.
- تزويد المؤسسات النسوية ومؤسسات حقوق الإنسان بتقييمها لأنشطة توثيق الانتهاكات القائمة حالياً، وكيف يمكنها الاستفادة من التقارير المنتجة محلياً في أنشطة الضغط والمناصرة في دولها.
- إعطاء أهمية للتقارير المنتجة محلياً، بدلاً من الاستعانة بخبراء دوليين في كل مرة يتم فيها إعداد تقارير دولية. ترك العمل في القضايا الداخلية للمؤسسات والناشطات الفلسطينيات، فهن أدرى بواقعهن، وعدم استخدام الاختلافات والانقسام كذريعة بعدم وجود شراكة حول قضايا المرأة والسلم والأمن.

- دعم الشراكة بين المؤسسات النسوية ومؤسسات حقوق الإنسان، ودعم التقارير التي تتناول حقوق الإنسان من منظور النوع الاجتماعي.

المطلوب من المؤسسات النسوية والحقوقية الفلسطينية:

- عدم عزل قضايا النساء عن مجمل قضايا النضال الوطني، والتركيز على تفعيل دور الإعلام وتجديد آليات العمل في الضغط والمناصرة لاستقطاب جمهور المساندين محلياً ودولياً .
- العمل على تنفيذ الخطة بالتكامل ما بين المؤسسات، وتعريف النساء في القاعدة بالخطة ومتابعة تنفيذها.
- تطوير استراتيجيات عمل مع المؤسسات النسوية الدولية الناشطة والمؤثرة في دولها المانحة، وتطوير آليات المناصرة التي تدعم المؤسسات المانحة في اتخاذ قرارات تمويل، وقرارات سياسية في المحافل الدولية لصالح المرأة الفلسطينية والشعب الفلسطيني.
- العمل ضمن معايير حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، واعتباره مرجعية لكافة أنواع الأنشطة في فلسطين، وعدم التعامل مع قضايا المرأة بمعزل عن حقوق الإنسان وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.
- توحيد الخطاب النسوي الفلسطيني، وإتاحة المجال للشابات للتدريب على مخاطبة العالم، وتمثيل قضاياهن في المحافل الدولية.
- التعرف على المستويات المختلفة للضغط والمناصرة، وتوزيع الأدوار بين الجهات الرسمية ممثلة بوزارة شؤون المرأة والجهات الأهلية ممثلة بالمؤسسات النسوية والقاعدية.
- لا يمكن إسماع صوت وقضايا المرأة الفلسطينية دون الاستمرار في النضال الداخلي من أجل إقرار حقوق النساء فلسطينياً ، وإيجاد مكان على طاولة المفاوضات، والمساهمة الفعلية في إنهاء الانقسام.
- زيادة الخبرة في توثيق الانتهاكات ضمن المعايير الدولية، وزيادة مصداقيتها لدى الجهات الدولية باتباع منهجيات بحث وتوثيق قوية، والتزام الموضوعية، والبعد عن تسييس القضايا الحقوقية واستخدام لغة عاطفية للتوثيق.
- التخصص والتكامل بين الأدوار، ودعم جهود مؤسسات حقوق الإنسان لتناول جميع القضايا من منظور النوع الاجتماعي.

مقترحات لدراسات لاحقة

أثناء إعداد هذه الورقة، تمت الإشارة إلى مواضيع عدة يمكن التعمق في بحثها ونقاشها مع الناشطات الفلسطينيات، ومن أهم هذه المواضيع:

1. العدالة الانتقالية في المضمون الفلسطيني من وجهة نظر نسوية. وتأتي أهمية هذا الموضوع من منطلق الدور الذي يمكن أن تقوم به النساء الفلسطينيات في العمل على قضايا العدالة الانتقالية، وأهمية توضيح المفاهيم والاعتبارات القانونية والاجتماعية والسياسية وطنياً وإقليمياً ودولياً.
2. الوقاية ومنع العسكرة في السياق الوطني والنسوي الفلسطيني، وتحديد إطار توافقي عام حول مطالبات الحركة النسوية في هذا المجال.
3. السلم والأمن للاجئيات الفلسطينيات في مخيمات الأرض المحتلة، وفي دول الشتات، المفهوم والتطبيق.
4. أولويات وآليات المناصرة الدولية للنساء الفلسطينيات، وتحديد خطة عمل حول المستويات المتعددة للمناصرة وأولوياتها.

ملحق 1

أسماء المؤسسات التي تمت مقابلتها

المؤسسة	تاريخ المقابلة	المنطقة
طاقم شؤون المرأة	2017/2/8	قطاع غزة
الاتحاد العام للمرأة	2017/2/9	
جمعية الثقافة والفكر الحر	2017/2/15	
مؤسسة الضمير/غزة	6/2/2017	
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان	4/2/2017	
مؤسسة الميزان	1/2/2017	
UN Women	2017/2/15	
الاتحاد الديمقراطي "قدا"	2017/2/9	رام الله
طاقم شؤون المرأة	2017/2/8	
وزارة شؤون المرأة	2017/2/9	
اتحاد لجان المرأة العاملة الفلسطينية	2017/2/8	
وزارة الداخلية	2017/2/6	
جمعية النشاط النسوي في الخليل	2017/2/2	الخليل
مركز الدراسات النسوية	2017/2/2	
	2017/2/12	
مركز الدراسات النسوية	2017/2/9	القدس
جمعية ملتقى سيدات الشيخ جراح	2017/2/7	
المؤتمر الوطني الشعبي للقدس	2017/2/8	
UN Women	2017/2/19	
UNFPA	2017/2/19	
Rosa Luxemburg Foundation	2017/2/8	
Heinrich Boell Foundation	2017/2/8	

اللجنة الاستشارية في الضفة الغربية

الاسم	الرقم
ريما نزال	.1
رندة سنيورة	.2
وفاء عبد الرحمن	.3
فداء البرغوثي	.4
لميس الشعيبي	.5
نجوى ياغي	.6
تمارا تميمي	.7

اللجنة الاستشارية في قطاع غزة

الاسم	الرقم
زينب الغنيمي	.1
هداية شمعون	.2
دنيا الأمل إسماعيل	.3
عتديب عدوان	.4
مريم شقورة	.5
شادية الغول	.6

المجموعة المركزة في الخليل بتاريخ 2017/2/2

الاسم	الرقم
إيناس أبو رموز	.1
سهير أكرم	.2
نسليم كاشور	.3
سوننا يونس	.4
سارة داود	.5
سمية مناصرة	.6
غدير معقود	.7
منى داود	.8

المجموعة المركزة القدس/رام الله 2017/2/11

الاسم	الرقم
منى الشريف	.1
نيفين أبو الرب	.2
سماح بشارات	.3
ربى شرف	.4
سهام غزاونة	.5
سلام أبو الهدى	.6
نسرین عمرو	.7
نسرین أبو غوش	.8
وفاء غزاونة	.9
غادة مدموج	.10

المشاركات في المجموعة المركزة الخاصة بالدراسة في قطاع غزة 2017/02/08

الاسم	الرقم
مرسيل المصري	.1
ريم الأخرس	.2
وصال أبو عودة	.3
ختام الشرافي	.4
أسماء الحسنات	.5
دينا الخيري	.6
هويدا الدريملي	.7
روز المصري	.8
شرين الشويكي	.9
حنان صالح	.10
فلسطين عابد	.11
أزهار أبو شعبان	.12

ملحق 2

قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بأجندة المرأة والسلام والأمن

رقم القرار	سنة الإصدار	المضمون
1325	2000	يحث الدول الأعضاء على ضمان زيادة تمثيل المرأة على جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات، والآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمنع الصراعات وإدارتها وحلها.
1820	2008	يتعلق بالعنف الجنسي في حالات النزاع المسلح، ويدعو إلى الكف عنها، ويطالب جميع الأطراف بحماية المدنيين.
1889	2009	إعادة التعهدات التي تم إقرارها في القرار 1325، مع التركيز على أهمية زيادة العاملات في قوات بناء وحفظ السلام، ورصد وتقييم المبادرات من أجل المرأة والسلام والأمن من خلال مؤشرات محددة.
1888	2009	تعيين ممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة حول العنف الجنسي في حالات الصراع.
1960	2010	تعزيز القرارات السابقة، وبخاصة قرار مجلس الأمن 1888.
2106	2013	تعزيز الجهود الرامية إلى إنهاء الإفلات من العقاب في جرائم العنف الجنسي أثناء الصراع المسلح.
2122	2013	يطلب من الأمين العام ومبعوثيه وممثليه الخاصين موافاة مجلس الأمن بمدى التقدم في قضايا المرأة والسلام والأمن، من خلال المشاورات مع المجتمع المدني.

المراجع

الخطة الاستراتيجية لقرار مجلس الأمن في الأمم المتحدة 1325 بشأن المرأة والأمن والسلام 2014-2017، الائتلاف الوطني الفلسطيني لتطبيق القرار 1325 في فلسطين.

الخطة الوطنية التنفيذية/فلسطين لقرار مجلس الأمن 1325 للعام 2000 (المرأة والأمن والسلام) 2017-2019.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي، الثامن من آذار 2017.

الجلاد، زينة (2012). المرأة الفلسطينية والأمن: تحليل قانوني، البيرة - فلسطين: مركز جنيف لرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة.

"المراجعة الدولية للقرار 1225: منع النزاع وتحويل العدالة، وضمان السلام"، دراسة عالمية حول تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1325

http://iknowpolitics.org/sites/default/files/global_study_on_1325_ar.pdf

المركز الفلسطيني للعدالة الانتقالية (2014). "العدالة الانتقالية صمام أمان المصالحة الفلسطينية".

المؤتمر الوزاري الأول حول "المرأة وتحقيق الأمن والسلم في المنطقة العربية"، 4-5 أيلول/سبتمبر 2016، القاهرة (قرارات المؤتمر) و(الإعلان العربي).

المؤقت، فاطمة (بدون تاريخ نشر). "حماية النساء في النزاعات المسلحة من منظور قرار مجلس الأمن الدولي 1325".

حمدان، أشرف، وفداء البرغوثي (2015). "تقرير حول الانتهاكات التي تتعرض لها النساء في الضفة الغربية: النتائج النهائية"، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديموقراطية (مفتاح).

سنيورة، رندة (2012). "نحو إطار وطني لتطبيق القرار الأممي 1325 في فلسطين"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الأول للائتلاف الوطني لتطبيق القرار 1325.

سعيد، نادر وآخرون (2015). "توجهات الرأي العام الفلسطيني حول المشاركة السياسية للنساء في الجهود الرامية لتحقيق السلم الأهلي"، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)، ومؤسسة الثقافة والفكر الحر.

نزال، ريم (2009). "المرأة الفلسطينية والقرار 1325"، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح).

نزال، ريم (2016). "تجربة المرأة الفلسطينية في تطبيق القرار 1325"، الحوار المتمدن، 2016/5/5:
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=515894>

وزارة شؤون المرأة (2015). "وثيقة الإطار الوطني الاستراتيجي لقرار مجلس الأمن 1325".

Abu Zayyad Ziad and Hillel Schenker Women and Power.

Bahdi, Reem, Security Council Resolution 1325: Practice and Prospects (2003).
Refuge: Canada's Periodical On Refugees, Vol. 21, No. 2, pp. 41–51, 2003. Available
at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=1717751>

Chowdhury, Anwarul The Intrinsic Role of Women in Peace and Security – Genesis and
Follow Up of UNSCR 1325.

Gerome, Rebecca (2011) **Women, Gender and Gun Violence in the Middle East**.
IANSA Women's Network.

Farr, Vanessa, **UNSCR 1325 and Women's: Peace Activism in the Occupied
Palestinian Territory**, 06 Dec 2011.

http://www.peacewomen.org/assets/file/Resources/Academic/1325_womenspeaceactivisminoccupiedpalestinianterritory_2011.pdf

Kvinna till Kvinna Foundation, **Palestinian women organizing in Jerusalem: Marking
the 10th anniversary of Security Council resolution 1325**, 31 October 2010.

<http://old.kvinnatillkvinna.se/sites/default/files/Palestinien%20Women%20in%20Jerusalem%20UNDP%20and%20Kvinna%20till%20Kvinna.pdf>

Nusseibeh, Lucy Women and Power in the Israeli–Palestinian Conflict, Palestine–Israel Journal, **Vol.17 No.3&4 2011.**

Qazzaz, Hadeel, 2013, Mapping study on Women’s Peace and Security in Palestine. Oxfam Novib.

Roy, Sara (2016) The Gaza Strip: The Political Economy of De–Development (Expanded Third Edition), Institute of Palestine Studies.

WCLAC, **Women’s Voices: Glimpses of Life Under Occupation, October 2012.**

<http://www.wclac.org/english/userfiles/Glimpses%20of%20Life%20Under%20Occupation%20October%202012.pdf>

UN Women, “Preventing conflict, Transforming Justice, Ensuring Peace – A Global Study on the Implementation of United Nations Security Council Resolution 1325”, 2015

Farr, Vanessa, **UNSCR 1325 and Women's: Peace Activism in the Occupied Palestinian Territory**, 06 Dec 2011.

http://www.peacewomen.org/assets/file/Resources/Academic/1325_womenspeaceactivism_in_occupied_palestinian_territory_2011.pdf

Kvinna till Kvinna Foundation, **Palestinian women organizing in Jerusalem: Marking the 10th anniversary of Security Council resolution 1325**, 31 October 2010.

<http://old.kvinnatillkvinna.se/sites/default/files/Palestinian%20Women%20in%20Jerusalem%20UNDP%20and%20Kvinna%20till%20Kvinna.pdf>

WCLAC, **Women’s Voices: Glimpses of Life Under Occupation, October 2012.**

<http://www.wclac.org/english/userfiles/Glimpses%20of%20Life%20Under%20Occupation%20October%202012.pdf>